كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

واقع تطبيق الاستدامة الاجتماعية في شركات القطاع الخاص معيار تنمية المجتمعات المحلية كنموذج

دراسة وصفية لعينة من الشركات الكبرى في القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية

الباحثة

ريم محمد سعد الشهري

كلية الدراسات الإنسانية والاجتماعية – جامعة الملك سعود
المملكة العربية السعودية

الملخص :

يهدف البحث للوقوف على واقع تطبيق الاستدامة الاجتماعية في شركات القطاع الخاص معيار تنمية المجتمعات المحلية كنموذج ، وانبثق منه الهدفين الفرعيين التاليين: تحديد مدى التزام شركات القطاع الخاص بتطبيق تنمية المجتمعات المحلية، وتحديد المعوقات التي تحد شركات القطاع الخاص من تطبيق معيار تنمية المجتمعات المحلية، وهي من الدراسات الوصفية باستخدام منهج المسح الاجتماعي و تحليل المضمون وتكون مجتمع الدراسة من الشركات المسجلة في سوق الأسهم السعودي "تاسي" وعددها (٢١٤) تم تحليل تقاريرها، ثم اعتمدت الباحثة على عينة قصدية للشركات التي تقدم برامج لتنمية المجتمعات المحلية بواقع (٤٣) شركة وعينة من (٩٠) شخص، واعتمدت الباحثة تحليل الوثائق، والاستبانة كأدوات للدراسة، وتوصلت لنتائج أهمها، وجود تفاوت بين القطاعات في تنفيذ البرامج، أن الشركات التي لديها خسائر مادية بأكثر من ٥٠٪ ليس لديها ممارسات استدامة اجتماعية، يختلف نهج تحقيق الاستدامة الاجتماعية من شركة إلى أخرى إلا أن الجميع يتفق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويتخذون من رؤية المملكة ٢٠٣٠ استراتيجية لبناء تطلعاتهم وممارساتهم، تلتزم شركات القطاع الخاص بتنمية المجتمعات المحلية من خلال عدة ممارسات في مقدمتها توفير المرافق الصحية أو التأمين الصحي المناسب للعاملين وأسرهم، أما أبرز التحديات التي تواجه الشركات في تطبيق معيار تنمية المجتمعات المحلية فهو ندرة المختصين في تطبيق الاستدامة الاجتماعية،

الكلمات المفتاحية :

الاستدامة الاجتماعية، معيار تنمية المجتمعات المحلية، القطاع الخاص

Abstract

It aims to investigate the reality of applying social sustainability in private sector companies by developing local communities as a model, and with confidence in the following two objectives: determining the extent of private sector companies' commitment to local community development, and the obstacles that prevent private sector companies from implementing local community development. It is one of the descriptive studies using the social survey method and content analysis to the study community of distinguished companies in the Saudi Stock Exchange "TASI" numbering (214) whose reports were analyzed, then searching for purposeful goals for companies that submit programs for local community development with (43) companies and a sample of (90) people, and relied on research in document analysis, and experience as computer tools, and reached the most important results, there is a difference between tomorrow in implementing programs, that companies have up to more than 50% that do not have social sustainability practices, the difference in achieving social sustainability varies from one company to another, but everyone aims to achieve global development goals, and we adopt the Kingdom's Vision 2030 as a strategy to build their aspirations and practices, and private sector companies are committed to developing local communities through several practices, foremost of which is providing comprehensive health care or appropriate health insurance Kharjlin And their families, the most prominent challenges facing companies in implementing local communities is the scarcity of specialists in implementing social sustainability,

Keywords: Social Sustainability, Local Community Development, Private Sector

المقدمة :

يعد تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتي أقرتها الأمم المتحدة خلال مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ نقطة تحول أساسية في مفهوم الاستدامة بالنسبة للحكومات والشركات (وزارة التجارة،٢٠٢٠) وقد التزمت المملكة بتحقيق ال (١٧) هدفا للقضاء على جميع أشكال الفقر، ومكافحة عدم المساواة، وحماية الكوكب، وضمان الرخاء للجميع، كجزء من أجندة رؤية ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة (هيئة سوق المال ، ٢٠٢٣).

كما أن رؤية الشركات الى أهداف التنمية المستدامة على أنها فرصة لإحياء النمو والابتكار التكنولوجي، خلق أوضاعاً مربحة للجميع (للشركات والمجتمع والبيئة)، وهو ما أدى الى انضمام العديد منها الى عدة مبادرات مختلفة مثل المبادرات المتعلقة بحقوق الإنسان، والصحة والتعليم، والمساواة بين الجنسين، والمياه، والمناخ، ومكافحة الفساد، والاقلال من الفقر والتفاوت، والأغذية والزراعة ... وما الى ذلك من المبادرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة (جصاص، ٢٠٢٠، ٢٢٢، ٢٢٣).

وبالتالي عملت التوجهات العالمية الكبرى والوعي العام بالآثار البيئية والاجتماعية على دفع الشركات لدراسة المخاطر والفرص المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وجعلها جزءاً لا يتجزأ من استراتيجياتها الأساسية، وطالبت الأطراف ذات العلاقة بالشفافية بما في ذلك الزبائن والمستثمرون والسلطات التنظيمية (سابك تقرير الاستدامة، ٢٠٢٢).

ورغم أن مفهوم الاستدامة يعتبر من المفاهيم التي تحظى بقبول في الوقت الحاضر من قبل جميع أصحاب المصلحة كمبدأ إرشادي، إلا أن التحدي الأكبر لمعظم المنظمات لا يزال في التنفيذ الحقيقي والجوهري للاستدامة وكيف يمكن قياس الأداء خاصة للمنتجات والعمليات (Finkbeiner et al,2010,330)، وخاصة فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي للاستدامة الذي يعنى بأثر الشركة على المجتمع المحيط بها وكيف يمكن للشركة تحديد هذه الأثار وقياسها وتحديد آليات التحكم في هذه الآثار والحد من جوانبها السلبية (وزارة التجارة،٢٠٢٠).

ومن خلال الاستعراض السابق تدرك الباحثة قيمة تطبيق معايير الاستدامة الاجتماعية وخاصة تنمية المجتمعات المحلية ومحفزات القيام بهذا الدور في القطاع الخاص، لذلك حرصت الباحثة على الاستفادة من هذه الفجوة البحثية حيث ستتناول هذه الدراسة مناقشة تطبيق القطاع الخاص لتنمية المجتمع المحلي كأحد ممارسات الاستدامة الاجتماعية وذلك للتعرف على واقع تطبيق هذا المعيار ومدى التزام الشركات بتطبيقه.

مشكلة الدراسة:

أشارت العديد من الدراسات إلى أهمية الاستدامة في القطاع الخاص وأثرها على المجتمع ومنها دراسة بلوط (٢٠٢٢) التي أكدت على أهمية أن يكون للقطاع الخاص دور جديد يمنحه مهمات من شأنها أن تعظم من قدرات المجتمع التنافسية من دون الجور على حقوق المواطنة أو التنصل من مسئولية توفير السلع ذات الجدارة

الاجتماعية، والاهتمام بالتنمية المستدامة باختيار التنمية البشرية كمنهج واستراتيجية لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

وترى دراسة عيد (٢٠١٩) أن الشركات ليست مجرد كيانات اقتصادية غايتها الوحيدة الربح، وإنما يجب أيضا أن تكون كيانات اجتماعية ومساهم فاعل في التنمية المستدامة، ويوضح عدد متزايد من الدراسات، الفائدة التي ستحققها الشركات في حال تبنيها لمبادئ الاستدامة بشكل كامل في استراتيجية أعمالها، حيث سيساهم تضمين الاستدامة في تقييم الشركات في التعرف على كيفية مواجهة هذه الشركات لأهم التحديات، كالمشاكل الصحية، والبطالة، والتعليم، وغيرها. ومواجهة هذه التحديات يمهد لتأسيس نظم اقتصادية أكثر ازدهارًا تعود بالنفع على الجميع وبناء أسواق أكثر استقرارًا ومرونة (هيئة سوق المال،٢٠٢٣).

وتعتقد الباحثة أنه بالرغم من وجود تحديات عند تنفيذ مفهوم الاستدامة، وفي ظل وجود احتياجات بحثية حول معايير الاستدامة وتنفيذها، إلا أن هناك جهود دولية وأخرى محلية للوصول إلى طرق إفصاح ومعايير لتنمية المجتمع المحلي معينة للشركات على تنفيذها منها معايير (GRI) معايير المبادرة العالمية لتقارير المجتمعات (GRI standard,2018).

وعلى المستوى المحلي هناك العديد من المحاولات للاستفادة من المعايير الدولية وتأصيلها حيث يعد إفصاح الشركات عن سياسات وبرامج الاستدامة واحداً من اهم الإفصاحات التي تمكن من رصد الأهداف عن طريق إمداد وتزويد أصحاب المصلحة ومنهم الحكومات بالمعلومات الكافية لتقييم الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في إطار يفي بكافة هذه الالتزامات، ولأجل ذلك وضعت وزارة التجارة في المملكة العربية السعودية معايير وطنية متسقة مع المعايير الدولية وقابلة للمقارنة على لمستوى المحلي والدولي و من ضمنها معيار تنمية المجتمع المحلي(وزارة التجارة، ٢٠٢٠).

إضافة لمبادرات التشجيع على ممارسات الاستدامة التي تبنتها أكثر من جهة كهيئة سوق المال السعودية تداول التي بنت مؤشرات للإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (هيئة سوق المال،٢٠٢٣). وكذلك مؤسسة الملك خالد الخيرية التي أعدت جائزة للاستدامة والتي تهدف إلى تكريم ودعم منشآت القطاع الخاص التي تتبنى ممارسات ومبادرات التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية والعمل على بناء قدراتها وتصميم استراتيجيات أعمالها التجارية بما يسهم في تحقيق أهداف المملكة التنموية على المستوى الاجتماعي، الاقتصادي، والبيئي ، بالإضافة إلى تعزيز قدرتها التنافسية (مؤسسة الملك خالد الخيرية، ٢٠٢٣). وغيرها من المبادرات، ولكن رغم وجود جهود متعددة كما سبق الإشارة إليها، إلا أن التساؤل لا يزال قائما من قبل الباحثة وهو حول آلية تطبيق هذه المعايير وأيها يطبق في ظل هذا التعدد في المرجعيات وكيف يتم تطبيقها وقياسها.

ونظراً لأهمية القطاع الخاص ودوره الفعال في رفع الاقتصاد المالي والاجتماعي، وتماشيا مع توجهات رؤية المملكة في الاهتمام بهذا القطاع كشريك أساسي في التنمية والبحث عن الحلول المبتكرة للمشاكل الاجتماعية والتي ساعدت برامج الاستدامة في خلق بيئة محفزة لها، إلا أنه من خلال الاستعراض السابق تتساءل الباحثة ، هل تطبيق معايير الاستدامة وتقديم تقارير بخصوصها إلزامي للشركات، وإن لم يكن كذلك فما هي محفزات الشركات لتقديم تقارير للاستدامة وخاصة في بعدها الاجتماعي، وماهي التحديات التي تواجهها فيس تحقيق لذلك تعتزم الباحثة تناول هذا الموضوع بالدراسة والتحليل من خلال العنوان التالي **(واقع تطبيق الاستدامة الاجتماعية في شركات القطاع الخاص معيار تنمية المجتمعات المحلية كنموذج).**

أهداف الدراسة :

الهدف الرئيسي وهو:

الوقوف على واقع تطبيق شركات القطاع الخاص لمعيار تنمية المجتمع المحلي كأحد معايير الاستدامة الاجتماعية .

وينطلق من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية :

- تحديد مدى التزام شركات القطاع الخاص بتطبيق معيار تنمية المجتمعات المحلية كأحد معايير الاستدامة الاجتماعية.
- تحديد المعوقات التي تحد شركات القطاع الخاص من تطبيق معيار تنمية المجتمعات المحلية كأحد معايير الاستدامة الاجتماعية.

تساؤلات الدراسة:

تنطلق الدراسة من تساؤل رئيس وهو

ما هو واقع تطبيق شركات القطاع الخاص لتنمية المجتمع المحلي كأحد معايير الاستدامة الاجتماعية .

ويتفرع من هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية :

– ما مدى التزام شركات القطاع الخاص بتطبيق تنمية المجتمعات المحلية كأحد معايير الاستدامة الاجتماعية؟

– ما هي أبرز المعوقات التي تحد شركات القطاع الخاص من تطبيق تنمية المجتمعات المحلية كأحد معايير الاستدامة الاجتماعية؟

أهمية الدراسة:

أ– من الجانب العلمي :

- يمكن أن يسهم هذا البحث في إثراء المحتوى العلمي بموضوع يحظى بأهمية وثقل لكونه يمثل نقلة نوعية في تقديم الخدمات واستدامتها.
- ابراز التجارب الرائدة في مجال تطبيق معايير الاستدامة الاجتماعية بشكل عام وتنمية المجتمع المحلي على وجه الخصوص.

- ابراز لتحديات التي تواجه تطبيق معايير الاستدامة الاجتماعية وخاصة معيار تنمية المجتمعات المحلية وكيفية معالجة هذه التحديات.

ب- من الجانب العملي :

- على حد علم الباحثة لا توجد دراسة تناولت واقع ممارسة الاستدامة الاجتماعية في القطاع الخاص وبعدها في تنمية المجتمع المحلي، والمعايير التي تنطلق منها في تحقيق الاستدامة لذلك تتطلع الباحثة لرصد الفجوات في واقع الممارسة.
- يمكن أن يسهم هذا البحث في مساعدة القائمين على التخطيط لبرامج الاستدامة الاجتماعية في شركات القطاع الخاص في معرفة احتياجات المجتمع المحلي وكيفية تقدير احتياجاته لتقديم خدمات تنطلق من هذه الاحتياجات.
- يمكن أن يسهل هذا البحث مهام شركات القطاع الخاص في ممارسات الاستدامة الاجتماعية ومعاييرها من خلال استعراض أفضل الممارسات.
- كما تأمل الباحثة أن تساعد هذه الدراسة ونتائجها في مساعدة المسؤولين عن تطبيق برامج الاستدامة الاجتماعية أو قياس تحقق معاييرها في معرفة التحديات التي تواجه تطبيق هذه المعايير.

الدراسات السابقة والإطار النظري :

أولاً: الدراسات السابقة

أ- الدراسات المحلية في (المملكة العربية السعودية)

- **دراسة الغملاس (٢٠٢٣)** بعنوان الأطر التنظيمية والتشريعية وحوكمة الاستدامة الثلاثية "الحوكمة البيئية، والاجتماعية وحوكمة الشركات، وهدفت الدراسة إلى معرفة أهمية الأطر التنظيمية والتشريعية وطبيعة العلاقة بينها وبين حوكمة الاستدامة، باستخدام المنهج الوصفي وبينت نتائج الدراسة مدى الاهتمام والطلب المتزايد حول العالم لحوكمة الاستدامة الثلاثية ونمو الاستثمار المسؤول، والأثر الإيجابي الذي تتركه على الجهات التي تطبقها والاتجاه العالمي نحو الاستثمار المستدام والإلزامية في الإبلاغ، كما وضحت الدراسة ضعف التطبيق والافصاح في بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية بالرغم من مرحلة التحول التي تشهدها المملكة في ظل رؤية ٢٠٣٠، كما تواجه الشركات في المملكة تحديات في الإفصاح واعداد تقارير الاستدامة الثلاثية نتيجة غياب الإطار التشريعي والتنظيمي وبعض الاختلاف في ممارسات حوكمة الشركات في الأسواق المالية وبيئة المملكة، وعدم المعرفة التامة والغموض حول واقع المتطلبات والمعايير ، وكذلك غياب الوعي بأهمية الالتزام والافصاح عن مثل تلك الممارسات، و دمج مفهوم الاستدامة في استراتيجية الشركة وخطط عملها، وما له من دور في ورفع كفاءة السوق والشركات، وتبني المعايير الموحدة القابلة للقياس بما يعزز من جذب المستثمرين الخارجيين ، كما ترى الدراسة وجود اثر إيجابي اقتصادي واجتماعي وبيئي كبير في مختلف الدول التي تبنت تطبيق حوكمة الاستدامة الثلاثية ، وأهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجهود لتحقيق اهداف التنمية المستدامة . كما خلُصت الدراسة الى عدد من التوصيات أهمها إصدار التنظيمات والتشريعات اللازمة بالإبلاغ عن الاستدامة

الثلاثية في المملكة، وأهمية دمجها في الخطط الاستراتيجية، وتحسين الإداء المتحقق من التطبيق وإطلاق مؤشرات القياس وتشجيع الشركات على الالتزام ونشر الوعي بفوائدها .

– **دراسة الزهراني (٢٠٢٢)** بعنوان الإفصاح التطوعي عن الاستدامة وفقا للمبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، دراسة تحليلية على شركات المساهمة الصناعية السعودية، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على ممارسات الإفصاح لشركات المساهمة الصناعية السعودية المدرجة في السوق المالية، وذلك من خلال تحليل المحتوى للتقارير المالية عن العام المالي (٢٠١٦) الواردة في موقع تداول، بالإضافة إلى تصفح المواقع الإلكترونية للتحقق ما إذا كانت الشركات تفصح عن طريق تقارير استدامة، وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاحات المدرجة ضمن التقارير المالية الدورية تمثل ما نسبته ٩٤٪ من العينة، بينما تمثل تقارير الاستدامة المستقلة ما نسبته ٦٪ من العينة، وهذه النسبة تُعد منخفضة جدا مقارنة بالأسواق الخارجية التي يظهر فيها ازدياد تقارير الاستدامة في الشمولية حسب ما أظهرت الأدبيات. كما تنخفض نسبة تبني تقارير الاستدامة المستقلةً بذاتها والمؤكدة خارجياً وفقا للمبادرة العالمية لإعداد التقارير في شركات العينة إلى ١٥٪ أي ما يعادل شركة واحدة فقط. كما لوحظ حرص شركات العينة في مختلف القطاعات على بناء علاقات ناجحة مع أصحاب المصلحة، وتلبية توقعاتهم باعتبارها العلاقات الأكثر صلة لضمان الاستمرار. ومن النتائج المشجعة إفصاح١٩٪ من شركات العينة عن معلومات تتسم بالجودة والموثوقية، مما يساعد على تعزيز الشرعية، وبناء الثقة المجتمعية، وتوصي الدراسة بضرورة توجيه وإلزام الشركات نحو الإفصاح وفقاً للمبادرة العالمية لإعداد التقارير كونها الأكثر انتشارا بين الشركات على نطاق دولي وتأكيد تقاريرهم خارجيا من خال التشريعات التنظيمية.

– **دراسة يونس (٢٠٢١)** بعنوان أثر مستوى وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة على الأداء المالي للشركات ـ دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة بسوق المال السعودي، حيث هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية تقارير الاستدامة واختبار أثر مستوى وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة على الأداء المالي للشركات وبلغت العينة (٦٠) شركة من الشركات المساهمة الصناعية المدرجة في سوق المال السعودي خلال الفترة من ٢٠١٥–٢٠١٩ ، وتوصلت الدراسة إلى أهمية الإفصاح عن تقارير الاستدامة ضمن التقارير المالية السنوية للشركات، كما توصلت إلى عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة الإفصاح على الأداء المالي للشركات، وتوصي الدراسة بضرورة إصدار معيار محاسبي يختص بالإفصاح عن تقارير الاستدامة وضرورة إدراج مقررات التنمية المستدامة ضمن المقررات الأكاديمية في الجامعات السعودية بالإضافة إلى عقد اجتماعات لأعضاء سوق المال السعودي والهيئات الرقابية والتنظيمية والشركات لإيجاد حلول للعقبات التي تمنع الشركات من إعداد تقارير الاستدامة مع إجراء المزيد من البحوث العلمية في هذا المجال.

– **دراسة عيد (٢٠١٩)** بعنوان المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودرورها في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة أم القرى بالمملكة العربية السعودية، وسعت الدراسة ا الى تحقيق هدف رئيسي وهو التعرف على دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة، وهي دراسة وصفية تحليلية، باستخدام

منهج المسح الاجتماعي، وطبقت الدراسة على شركات القطاع الخاص بمدينة مكة المكرمة وعددهم (٥٣) مفردة وتوصلت الدراسة الى دوافع ومعايير المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص و أهمها : تحقيق السمعة الحسنة للشركات كميزة تنافسية واكتساب ثقة الجمهور مما يؤدي لتعاظم الأرباح ، أما الأولويات التي تتعلق بالقضايا الاجتماعية الي يرى القطاع الخاص فيها فرص للمساهمة والتأثير في تحقيق التنمية المستدامة فكانت: برامج التدريب والتأهيل والتوظيف، يليها دعم برامج التنمية المستدامة في المجتمع يليها دعم جودة مختلف البرامج التعليمية ، أما التحديات فكان في مقدمتها: غياب فكر التنمية المستدامة حيث أن معظم الأنشطة الاجتماعية للشركات مازالت تتخذ شكل أعمال خيرية، وغياب لآليات واستراتيجيات العمل داخل الشركات فيما يخص المسؤولية الاجتماعية، أما من حيث الآليات المناسبة الي تمكن القطاع الخاص من الوفاء بمسئولياته الاجتماعية تجاه تحقيق التنمية المستدامة فكان في مقدمتها: تبادل الخبرات والتجارب العملية بين منشآت القطاع الخاص لتطبيق افضل الأساليب، يليها نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية وتطوير التشريعات ذات الصلة بذلك.

– **دراسة ريموند ميلاد (٢٠١٦)** بعنوان الآثار الإيجابية لتقرير الاستدامة: دراسة ميدانية على شركات المساهمة السعودية، جامعة عين شمس بمصر، حيث هدف البحث لدراسة الأثار الإيجابية للإفصاح عن تقرير الاستدامة في تحسين الأداء المالي والتنافسي لمنشآت الأعمال السعودية، واعتمدت الدراسة على تحليل الدراسات السابقة واستطلاع عينة تعكس فئات المجتمع السعودي ذات الاهتمام بأداء منشآت الاعمال من المدراء والماليين والمحاسبين، وعينة من المستثمرين، والعاملون بشركات الوساطة المالية، وتوصل الباحث إلى أن هناك اهتمام متزايد من قبل منشآت الاعمال السعودية بالإفصاح عن تقرير الاستدامة وأن لهذا الإفصاح الأثر الإيجابي في تحسن الأداء المالي والتنافسي للمنشآت، ويوصي الباحث بتبني هيئة سوق المال لخطة زمنية مستقبلية تنتهي بإلزام الشركات المسجلة بالإعداد والإفصاح عن تقرير الاستدامة.

ب– الدراسات العربية

– **دراسة غلاب، فاتح وزرقون، عمر الفاروق (٢٠٢١)** بعنوان مستوى التقرير عن حوكمة الاستدامة الثالثية (ESG)للشركات المقيدة بالبورصات في المنطقة العربية (MENA) ، وهدفت هذه الدراسة للتعرف على جهود الشركات المقيدة بالبورصة بالمنطقة العربية الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مجال حوكمة الاستدامة الثالثية (ESG)ومعرفة الممارسات الأفضل في المنطقة العربية. وتوصلت الدراسة إلى وجود تطور مستوى مقبول للممارسات في مجال الحوكمة البيئة والمسئولية الاجتماعية للشركات(ESG) في الشركات المدرجة في أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)، كما أدى تزايد مطالبة المستثمرين بمراعاة الحوكمة الثلاثية للاستدامة إلى موجة قياسية من الإصدارات خلال السنوات الأخيرة في المنطقة العربية، ورغم التطورات الإيجابية لعملية دمج الاستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي إلا انها تعد في مراحلها الأولى، وتوصي الدراسة بضرورة تفعيل مبادئ حوكمة الاستدامة وتشجيع الشركات علي اصدار التقارير الخاصة بها، وتعزيز

الاستثمارات الأجنبية التي تطبق معايير الاستدامة، وأهمية دمج وتكامل الإفصاح البيئي والاجتماعي في قرارات الاستثمار.

– **دراسة خليل (٢٠١٢)** بعنوان التخطيط لتحقيق الاستدامة الاجتماعية للخدمات المقدمة للفئات الأولى بالرعاية، جامعة حلوان في مصر، حيث هدفت الدراسة لمحاولة التوصل إلى مؤشرات تخطيطية لتحقيق الاستدامة الاجتماعية للخدمات المقدمة للأسر الأولى بالرعاية في المجتمع، وهي من الدراسات الوصفية التي اعتمدت على التحليل الكمي والكيفي للبيانات، ومنهج المسح الاجتماعي، وتوصلت إلى: أن واقع الخدمات المقدمة للفئات الأولى بالرعاية تمثلت في خدمات المساعدة الاقتصادية، خدمات المعاشات، الضمان الاجتماعي، الخدمات الإيوائية، الخدمات الصحية، والخدمات التأهيلية، و أن مستوى رضى المستفيدين عن هذه الخدمات ضعيف، لأسباب منها عدم تجديد الخدمات، وعدم أخذ رأي المستفيدين منها، وعدم إشباع الخدمات لكل احتياجات المستفيدين، وعدم وجود عدالة في توزيع الخدمات، أما معوقات الاستدامة الاجتماعية للخدمات المقدمة لهذه الفئات فهي: كثرة عدد المحتاجين وعدم كفاية الموارد المادية والمالية لمواجهة احتياجاتهم، وتعدد احتياجاتهم مقارنة بضعف مستوى الخدمات ، عدم أخذ رأيهم في الخدمات المقدمة لهم ، وأن متطلبات الاستدامة الاجتماعية للخدمات المقدمة للفئات الأولى بالرعاية هي (إشباع الحاجات الأساسية والمحافظة على القدرات الإنسانية (رأس المال الاجتماعي) والمحافظة على قدرات المجتمع والمشاركة في العمل المجتمعي، وتوصي الدراسة ب: تحديد الاحتياجات تحديداً دقيقاً، ضرورة اشباع هذه الخدمات للاحتياجات الأساسية لهذه الفئات، وأخيراً، ضرورة اعتبار هذه الفئات رأس مال اجتماعي يجب العمل على تنميتها وإكسابها المهارات المناسبة وتشجيع مشاركتها في العمل المجتمعي.

ج– الدراسات الأجنبية

– **دراسة Pavani & Ganugi (2024)** بعنوان الاستدامة الاجتماعية: ما هي الآثار المترتبة على الخدمة الاجتماعية؟ وتهدف إلى الإجابة على سؤالين: كيف يرى الأخصائيون الاجتماعيون العلاقة بين الاستدامة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية؟ ، وما هي الظروف التي تساعد أو تعيق الاستدامة الاجتماعية للأخصائي الاجتماعي في ممارساته اليومية؟ وهي دراسة استكشافية لمعرفة وجهة نظر ١٤٠ أخصائيا اجتماعياً من خلال استخدام المقابلة كأداة للدراسة، وأبرز النتائج كانت: أهمية التعاون بين القطاعات والتدخلات التنظيمية للمساهمة في الاستدامة الاجتماعية، يلعب التعاون مع المهنيين الآخرين – من حيث الفرق متعددة التخصصات – والمنظمات الأخرى المشاركة في خدمات الرعاية الاجتماعية دورًا مزدوجًا فمن ناحية، تعتبر القدرة على إنشاء وصيانة شبكات التعاون أهم عامل تمكين لتطوير الاستدامة الاجتماعية. ومن ناحية أخرى، يدرك الأخصائيون الاجتماعيون الصعوبات في تنفيذ هذه التعاونات، وبالتالي يضعونها ضمن العوامل المعوقة ، هناك حاجة ملحة لدمج الاستدامة الاجتماعية في المناقشات حول الاستدامة، بحيث يمكن ربط هذا البعد مع الأبعاد الاقتصادية والبيئية وهي فرصة مقنعة وواعدة للتنسيق بين تطلعات رفاهية الإنسان والحفاظ على البيئة، ومواءمة التقدم البشري مع الحيوية البيئية وضمان مسار متوازن ودائم للتقدم.

– دراسة **Mcguinn et al (2020)** بعنوان الاستدامة الاجتماعية المفاهيم والمعايير، وهدفت الدراسة إلى توفير نظرة ثاقبة لمفهوم الاستدامة الاجتماعية وكيف يمكن معالجتها في صنع السياسات والتشريع ، باستخدام مزيج من الأدب الأكاديمي ، ووثائق السياسة ، ورأي أصحاب المصلحة والأمثلة العملية. وتستعرض الدراسة الاختلافات في المؤشرات المستخدمة للاستدامة الاجتماعية في الوثائق السياسية والأكاديمية، والحاجة إلى إطار استراتيجي شامل للاتحاد الأوروبي بشأن الاستدامة من شأنه أن يسمح بالمشاركة السياسية عبر المؤسسات وأصحاب المصلحة ، وترى الدراسة أن التحدي الأساسي لتصميم مؤشرات الاستدامة الاجتماعية يتمثل في أن الاستدامة الاجتماعية هي مفهوم متعدد الأبعاد لا يتم الكشف عن جوهره الأساسي وقيمته المضافة بالكامل إلا في علاقاته المتبادلة مع ركائز وأبعاد التنمية المستدامة الأخرى، وتوصي الدراسة بأنه يجب أن تدعم خطة العمل تعزيز الاستثمار الاجتماعي والابتكار.

– دراسة **Schonborn et al (2019)** بعنوان لماذا تعتبر الاستدامة الاجتماعية مهمة : تأثير ثقافة الاستدامة الاجتماعية للشركات على النجاح المالي، وهدفت الدراسة لمعرفة العلاقة بين ثقافة الاستدامة الاجتماعية للشركات والنجاح المالي للشركة، وهي دراسة تجريبية أجريت على ٨ شركات المانية، أظهرت نتائجها أربعة أبعاد محددة للاستدامة الاجتماعية تنبئ بتصنيف الشركة على أنها ناجحة ماليًا. وهي: إن وجود قيادة استراتيجية للاستدامة المؤسسية وتنفيذها بشكل منهجي وتتسم بالانفتاح والمسؤولية يساهم في نجاح الشركة مالياً، مشاركة الموظفين ووجود ثقة واحترام متبادل بينهم والتركيز على التعلم والتواصل، الرعاية الاجتماعية والحياة العملية مثل المكافآت والحقوق المتساوية فهي ايضاً سبب لنجاح الشركة مالياً، والولاء والانتماء له دور في نجاح الشركة ماليا بشرط ارتباطه بالقيادة الاستراتيجية. وتوصي الدراسة بالقيام بمبادرات التغيير والتنمية الثقافية.

–دراسة **Ajmal et al (2017)** بعنوان تصور ودمج الاستدامة الاجتماعية في عالم الاعمال، وهدفت الدراسة لتحديد إطار مقبول على نطاق واسع لمؤشرات الاستدامة الاجتماعية ليتم تصورها ودمجها في عالم الأعمال، واعتمدت الدراسة على مراجعة شاملة للأدبيات، وتشير النتائج إلى أنه يمكن دمج الاستدامة الاقتصادية والبيئية جنبًا إلى جنب مع العوامل الاجتماعية الأساسية بما في ذلك الإنصاف والمساواة والفقر والصحة والتعليم والجنوح والديموغرافيا والثقافة ومشاركة الموظفين داخل المنظمة، كما تقدم هذه النتائج نظرة ثاقبة للظاهرة الناشئة المتمثلة في صياغة استراتيجيات الأعمال المستدامة للمنظمات القائمة على المؤشرات الاجتماعية لتحقيق النتائج المستدامة النهائية .وهذه الدراسة هي من بين أولى الدراسات التي حددت مؤشرات الاستدامة الاجتماعية من منظور المجتمع والشركات .ووفرت إطارًا شاملاً للاستدامة الاجتماعية يمكن اعتماده من قبل المنظمات في عالم الأعمال.

– دراسة **Londin(2012)** بعنون الاستدامة في القطاعين العام والخاص: مقارنة بين المحفزات والإجراءات والعوائق والإبلاغ عن النتائج، وتهدف إلى اكتشاف ما إذا كان القطاع العام متخلفًا عن القطاع الخاص في تحقيق الاستدامة، من خلال تحليل ٣٧٥ دراسة استقصائية أجريت على مؤسسات القطاعين العام والخاص، وتوصلت الدراسة إلى أن القطاع العام يتخلف عن القطاع الخاص، لا سيما فيما يتعلق بالقياس والإبلاغ ووضع

المعايير، ومع ذلك، كشفت هذه الدراسة أيضًا أن الحكومات المحلية في وضع يسمح لها بالقيادة. فهي تنفذ إجراءات استدامة أكثر من الشركات الخاصة، ومع ذلك تفتقر إلى الإطار الرسمي لربط أعمالها بشكل فعال بأهداف الاستدامة. وتوصي الدراسة بتطوير أدوات محسنة لإعداد تقارير الاستدامة، وزيادة مشاركة أصحاب المصلحة، ومعرفتهم عن للاستدامة سواء كانوا منظمات أو عاملين أو مستفيدين، كما يجب تعميم ومشاركة أفضل الممارسات.

– **دراسة Magee et al (2012)** بعنوان قياس الاستدامة الاجتماعية: نهج يركز على المجتمع، وهدفت الدراسة إلى قياس المواقف الذاتية للمجتمع تجاه الاستدامة على المستوى الفردي وكذلك من حيث صلتها بالمجتمع ككل، وهي من الدراسات النوعية وشمل البحث عدد من المجتمعات من شرق آسيا والشرق الأوسط وأستراليا، وكان حجم العينة الإجمالي ٣٣٦٨، واظهرت النتائج :التباين بين المجتمعات التي أجريت عليها الدراسة نتيجة للتباين في المواقف السياسية والاقتصادية والبيئية والثقافية ومستوى الرضا وحتى التعرض للازمات، ايضاً أن الاستدامة هي مشكلة اجتماعية تشمل العلاقات الاقتصادية والبيئية والسياسية والثقافية ، وهي علاقات تتكرر في الهياكل الاجتماعية ولكنها منفتحة أيضًا للضغط من أجل التغيير من الممثلين الاجتماعيين عن المجتمع والوكلاء . وتظهر النتائج أيضًا ارتباطًا قويًا بأرقام مؤشر التنمية البشرية الوطنية للمجتمعات التي شملها الاستطلاع.

– **دراسة Stubbs& Cocklin (2007)** بعنوان تعاوني، مجتمعي، نشيط وتجاري : الاستدامة الاجتماعية في بنك بنديجو، وهدفت هذه الدراسة إلى استكشاف نهج مؤسسة واحدة لتنفيذ الاستدامة الاجتماعية وفهم القدرات الهيكلية والثقافية المطلوبة لتنفيذ نموذج تنمية المجتمع، من خلال منهج دراسة الحالة، واعتمدت الدراسة على المقابلة شبه المقننة كأداة لها، لعينة من ١١ موظفا في البنك، إضافة لتحليل المضمون حول سياسات البنك في تنمية المجتمع المحلي، وتوصلت لمجموعة من النتائج منها: أن العائق أمام تبني مثل هذا النموذج ليس هيكليا ولكنه ثقافيا متمثل في الرغبة والقدرة على بناء شراكات مع أصحاب المصلحة، ومشاركة النجاح، أن جودة العلاقات مع المجتمعات والالتزام بها هو النجاح الحقيقي ، ويعتمد البنك في تطبيق الاستدامة الاجتماعية على أن تصبح المنظمة متجذرة في المجتمعات التي تعمل فيها وهو يساهم في تنمية المجتمع من خلال خلق فرص العمل، أضافة إلى الاحتفاظ برأس المال المحلي في المجتمع بدلاً من هروب رأس المال، واشراك اصحاب المصلحة في المجتمع لفهم كيف يمكن أن تكون المنظمة ذات صلة بهم وتعمل على ازدهارهم.

ثانيا: الإطار النظري

المبحث الأول : الاستدامة الاجتماعية ومعايير تحققها

تعريف الاستدامة الاجتماعية: social sustainability

يعرف ماكنزي الاستدامة الاجتماعية بأنها حالة إيجابية تتميز بإحساس قوي بالتماسك الاجتماعي والمساواة في الوصول إلى الخدمات الرئيسية (بما في ذلك الصحة والتعليم والنقل والإسكان والترفيه) (McKenzie,2004).

أما معايير الاستدامة الاجتماعية فقد عرفتها وزارة التجارة بأنها أثر الشركة على المجتمع المحيط بها وكيف يمكن للشركة تحديد هذه الأثار وقياسها وتحديد آليات التحكم في هذه الآثار والحد من جوانبها السلبية، وتوضيح الأبعاد التي يجب أن تفصح عنها الشركة حتى يتمكن كافة الأطراف ذات الصلة (أصحاب المصالح) من تقييم هذا الأثر (وزارة التجارة، ٢٠٢٠). وعليه تعرف الباحثة معايير الاستدامة الاجتماعية في هذه الدراسة بأنها النهج الذي تتبعه الشركات في قياس أدائها والافصاح عن الممارسات الخاصة، وآليات حوكمة الاستدامة بالشركة من أجل تعزيز المجتمعات المحلية ومقابلة الحاجات الأساسية للإنسان بالقدر الذي يجعل هذه الخدمات ملائمة لاحتياجات المجتمع حالياً ومستقبلاً وذلك من خلال البرامج والخدمات القائمة على مبدأ المسئولية الاجتماعية .

خصائص الاستدامة الاجتماعية:

– تقدم الاستدامة الاجتماعية رؤية لحياة جيدة تمنح الفرص للأجيال الحاضرة والقادمة على حد سواء، فهي تسعى إلى إعادة إنتاج الإنسانية وتحقيق مجتمع مستدام يستطيع فيه الإنسان العيش والعمل الآن وفي المستقبل ويسهم في تحقيق جودة حياة كريمة

– أن الاستدامة الاجتماعية ذات طبيعة معيارية ففكرة الاستدامة تتضمن ثلاثة أسس اجتماعية معيارية أساسية هي تقليل الاستبعاد، حق كل فرد في حياة كريمة لائقة، العدالة الاجتماعية، والمشاركة في كل الأنشطة بما يسهم في تحقيق التماسك الاجتماعي.

– الاستدامة الاجتماعية هدف ووسيلة في نفس الوقت، فهي هدف لأنها تسعى إلى تحقيق العدالة والمساواة الاجتماعي، وهي وسيلة لأنها تتضمن مجموعة من الأبعاد يمكن ترجمتها إلى مؤشرات قابلة للقياس.

– وأخيرا الاستدامة الاجتماعية عملية دينامية تتغير بتغير الوقت، كما أنها تتم داخل إطار مكاني بما يحتويه من خصائص اجتماعية وثقافية، ولذلك فهي تختلف باختلاف الأماكن(بلبع، ٢٠١٥).

مكونات الاستدامة الاجتماعية : هناك أربع مكونات حاسمة للاستدامة الاجتماعية هي:

التماسك الاجتماعي: حيث يتمتع المجتمع المتماسك بمستويات عالية من الثقة، مما يمكنه من العمل معًا للتغلب على التحديات.

المجتمع الشامل: وهو المجتمع الذي يمكن لجميع الناس أن يزدهروا فيه.

القدرة على الصمود: حيث يمكن للمجتمع المرن أن يتحمل الصدمات دون خسائر كبيرة في رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية.

شرعية العملية: وتتعلق شرعية العملية بكيفية تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها، مما يضمن قبولها باعتبارها عادلة وذات مصداقية من قبل جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين (Barron et al, 2023).

أهمية الاستدامة الاجتماعية :لا تنحصر أهمية الاستدامة الاجتماعية في الأفراد والمجتمع فقط، بل ترتبط بعمل الشركات والمؤسسات، فحسب الميثاق العالمي للأمم المتحدة، يجب أن تكون الاستدامة الاجتماعية جزءا مهماً من عمل أي مؤسسة أو شركة لعدة أسباب هي :

١-لأنها تؤثر في جودة العلاقة مع أصحاب المصلحة، وتعد طريقة استباقية لتحديد تأثيرات الأعمال على الموظفين والعملاء والمجتمعات المحلية.

٢-كما تتمثل أهمية الاستدامة الاجتماعية في تأثيرها في العلاقات بين الشركة وأصحاب المصلحة، وخاصة كيفية تأثير المنتج في حياة الأفراد.

٣-كما تؤدي الإجراءات المرتبطة بالاستدامة الاجتماعية إلى فتح أسواق جديدة، وتحسن إنتاجية الموظفين وزيادة ولائهم للشركة أو المؤسسة التي يعملون بها.

٤-يمكن أن يؤدي الافتقار إلى الاستدامة الاجتماعية، بما في ذلك الفقر وعدم المساواة وضعف سيادة القانون، إلى عرقلة النمو الاقتصادي على المدى البعيد (المولوي، ٢٠٢٣).

أهداف الاستدامة الاجتماعية تتميز المجتمعات المستدامة اجتماعيًا بأنها عادلة ومتنوعة ومترابطة وديمقراطية وتوفر نوعية حياة جيدة، وبالتالي تعتبر أهدافها ومبادئها "بيانات طموحة وذات رؤية" وهذه الأهداف هي :

- **العدالة:** من خلال الفرص والنتائج العادلة لجميع أفراد المجتمع وخاصة الأكثر فقراً وضعفاً.
- **التنوع:** تعزيز وتشجيع التنوع وقيمة الاختلاف
- **الترابط:** لكل من المعالجات المجتمعية والأنظمة والهياكل التي تعزز الترابط داخل المجتمع وخارجه
- **جودة الحياة:** من خلال تأمين وتلبية احتياجات المجتمع الأساسية وتعزيز نوعية الحياة الجيدة لجميع أفراده.
- **الديمقراطية والحكم:** من خلال معالجات ديمقراطية ومنفتحة وخاضعة المساءلة (Mak & Peacock McKenzie ,2004، 2011,)

ابعاد الاستدامة الاجتماعي: يرى كل من (Sinner,et al) و (Baines and Morgan,2004) أن الاستدامة الاجتماعية يمكن فهمها عن طريق أبعادها والتي تتضمن :

- مقابلة الحاجات الأساسية للإنسان.
- التغلب على الحرمان الناتج عن العجز الشخصي.
- تعزيز المسئولية الشخصية والمسئولية الاجتماعية مع مراعاة احتياجات الأجيال المستقبلية.
- صيانة وتطوير رأس المال الاجتماعي من أجل تعزيز الثقة والسلوك التعاوني ودعم المجتمع المدني.
- ضمان التوزيع العادل للموارد والتنمية في الحاضر والمستقبل.
- قبول التنوع الثقافي والاجتماعي وتشجيع التسامح.
- إضافة إلى تمكين الناس من المشاركة للتأثير في صنع واتخاذ القرار (خليل، ٢٠١٢، ٣٨٠٤، ٣٨٠٥).

التحديات التي تواجه تطبيق الاستدامة الاجتماعية: هناك خمس تحديات رئيسية تواجه التقدم نحو الاستدامة الاجتماعية وهي:

- في العملية الاجتماعية غالباً يستغرق وقتاً طويلاً، لأن عملية التغيير قد تكون مثيرة للجدل وعنيفة في بعض الأحيان، وخصوصاً السياسات والمشاريع التي تستهدف تغييراً أعمق مثل التحول السلوكي، الذي يحتاج وقتاً أطول لإظهار نتائج قابلة للقياس، مثل التقدم المحرز في مشاركة المرأة في سوق العمل على مستوى العالم.

– أن العوامل التي تدفع أو تعيق الاستدامة الاجتماعية هي عوامل غير موحدة تختلف باختلاف السياق المحلي واختلاف البلدان والمجتمعات، اعتماداً على الضغوطات المحددة التي يعاني منها المجتمع واحتياجاته الخاصة، ففي حين أن تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية قد يساعد المجتمعات على التغلب على صدمات التدخل المتكررة، فإن تحسين أنظمة الإنذار المبكر وتوفير معلومات أفضل قد يكون أكثر أهمية للمجتمعات التي تواجه خطر الكوارث الطبيعية.

– تتعلق الاستدامة الاجتماعية بالناس والعقبات التي تعترض تحقيقها تمتد إلى العديد من مجالات حياة الناس، ولذلك يجب أن تكون الحلول متعددة الابعاد وأن تعمل عبر القطاعات المختلفة لتعزيز الفرص ورفع القيود حيثما وجدت، على سبيل المثال قد لا تنجح خطط العمل الرامية إلى تعزيز ادماج المرأة في أسواق العمل إلا إذا تمكنت المرأة من الحصول على رعاية جيدة لأطفالها.

– قد تؤدي الأعرف والقيم والسلوكيات الاجتماعية والثقافية المتأصلة إلى إعاقة الاستدامة الاجتماعية وتقويض فعالية السياسات والبرامج الرامية إلى تعزيزها، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تفاقم التوترات الاجتماعية العميقة الجذور وزيادة أخطار الاضطرابات والصراعات.

– ظهور تحديات جديدة دائما، مما يتطلب التعامل مع ما هو غير متوقع، وقد يصعب التنبؤ بالتحديات أو ببدايتها أو بتأثيرها، مما يجعل سياق الاستدامة الاجتماعية متطور دائما ومتغير، مثل جائحة كوفيد-١٩ التي جعلت الادماج الرقمي في التعليم تحدياً رئيسياً (Barron et al, 2023).

المبحث الثاني : معيار تنمية المجتمعات المحلية

مفهوم معيار تنمية المجتمعات المحلية :Community Development standard

تعرف منظمة المعايير الدولية ال " GRI standard " تنمية المجتمع المحلي بأنها أفراد أو مجموعات من الأفراد يعيشون أو يعملون في مناطق تؤثر عليها أنشطة المنظمة أو يمكن أن تؤثر عليها. ويمكن أن يتنوع المجتمع المحلي بين الأشخاص الذين يعيشون بالقرب من عمليات المنظمة، وأولئك الذين يعيشون على مسافة منها .ويمكن أن يكون لأنشطة المنظمة وبنيتها التحتية آثار اقتصادية و/أو اجتماعية و/أو ثقافية و/أو بيئية على المجتمعات المحلية(GRI standard,2023).

أما معيار تنمية المجتمعات المحلية فهو أحد المعايير الدولية لتطبيق الاستدامة الاجتماعية وهو المعيار الوطني رقم (٨) ضمن المعايير الوطنية للاستدامة التي اعتمدتها وزارة التجارة وهو يفصح عن سياسات وخطط تنمية المجتمع المحلي وله عدة مؤشرات استرشادية هي :

1- الافصاح عن برامج تنمية المجتمع المحلي القائمة على أساس احتياجات المجتمع المحلي وخطط إشراك أصحاب المصلحة، وقد تتضمن:

أ–برامج تنمية اسر الموظفين والعاملين المتعلقة ب (دعم حياة أكثر صحة عبر حلول رعاية صحية جديدة ،البرامج والفعاليات التي تتعلق بالأسر، برامج تقوية النسيج الاجتماعي ،برامج الرعاية الاجتماعية ،برامج دعم الإسكان ،برامج دعم الموهوبين ،توفير المدارس والمراكز الطبية والرياضية والترفيهية للعاملين وأسرهم) ب – برامج التنمية المجتمعية بشكل عام وهي (المساهمة في معالجة توفير الإسكان والمساكن، دعم رعاية المواهب المبدعة من خلال توفير بيئة تعليم ذكية، برامج حاضنات الاعمال والاسر المنتجة واساليب الدعم ،اقامة المرافق التعليمية والترفيهية والثقافية، دعم الجمعيات التعاونية والخيرية، دعم البرامج التطوعية)

2–وضع مؤشرات قياس تربط أداء الشركة بما تقدم من مبادرات في العمل المجتمعي، ومقارنة ذلك بالشركات الأخرى ذات النشاط المشابه .

3–برامج توعية للمجتمع للتعريف بالمسؤولية المجتمعية للشركة.

4–النسبة المئوية للعمليات التي تنطوي على تنفيذ برامج مشاركة المجتمع المحلي.

5–تقييم الأثر الاجتماعي.

6–إعلان نتائج تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي وتتضمن (أساليب إشراك أصحاب المصلحة في تحديد الاحتياجات، اللجان الاستشارية المحلية واسعة النطاق والعمليات التي تشمل فئات معرضة للخطر، مجالس العمل، ولجان الصحة والسلامة المهنية، وغيرها من هيئات تمثيل العمال للتعامل مع الآثار البيئية على المجتمع، عمليات الشكاوى والتظلم الرسمية في المجتمع المحلي) (وزارة التجارة، ٢٠٢٠).

وبناء على ما سبق تعرف الباحثة معيار تنمية المجتمعات المحلية بأنها العملية التي بواسطتها تقوم شركات القطاع الخاص بالإفصاح عن ممارساتها في تحسين ظروف الأفراد والمجموعات التي تؤثر وتتأثر بما تقدمه الشركات من منتجات وبرامج ونشاطات والتي يمكن لأنشطتها أن يكون لها آثار اقتصادية، أو اجتماعية، أو ثقافية، أو بيئية على هذه المجتمعات المحلية.

مبادئ تنمية المجتمع المحلي: تتبنى العديد من المنظمات ومنها منظمة تنمية المجتمع (Community Development Society) وهي منظمة غير ربحية أنشئت عام (١٩٦٩) مجموعة من المبادئ التي تمثل الممارسة الجيدة في مجال تنمية المجتمع المحلي وهي:

التعلم المشترك: الانخراط في التعلم المتبادل وبناء القدرات بين المهنيين وأفراد المجتمع من خلال الممارسة التأملية والمعرفة التجريبية والتطوير المهني والمنح الدراسية.

التعاون: الذي يعتمد على الانضباط والهوية والاهتمام لدمج وجهات النظر والموارد المتنوعة في صنع القرار المشترك والإبداع المشترك.

الممارسة الموجهة نحو المجتمع: بالتركيز على الأشخاص الأكثر تأثراً بشكل مباشر في تخطيط وتنفيذ وتقييم المبادرات والسياسات والبرامج والأبحاث المجتمعية التي تؤثر على حياتهم.

قوة المجتمع: من خلال احترام قدرة أفراد المجتمع على تطوير صورة ذاتية قوية والحفاظ عليها، وإنشاء قوة مشتركة، والتفكير والقيام بالعمل بأنفسهم.

الكرامة في إطار التنوع: ممارسة وتعزيز التواضع الثقافي، والاستماع غير القضائي، والمساءلة عن أي ضرر يحدث.

الاستقلال الاقتصادي: تعزيز الملكية المحلية والإشراف على أصول المجتمع وفرص بناء الثروة.

العدالة الاجتماعية: لكل المجموعات المهمشة تاريخياً والهويات الاجتماعية الناشئة.

الاستدامة: ممارسة وتعزيز المداولات الدقيقة بشأن الآثار الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية للإجراءات وعدم اتخاذ الإجراءات مع مرور الوقت (Community Development Society,2024).

ابعاد تنمية المجتمعات المحلية : تتمثل ابعاد تنمية المجتمعات المحلية في خمسة ابعاد رئيسية هي :

أ-**البعد الاقتصادي:** متمثلا في عملية التخطيط لخلق فرص الاستثمار في المجتمع المحلي بناء على خصوصية المجتمع وموارده الطبيعية، وقدراته البشرية، ورفع مستوى المعيشة وتوفير ما يحتاجه من هياكل تعليمية، وصحية، واجتماعية، وثقافية.

ب-**البعد الاجتماعي:** حيث يعتبر الانسان محور العملية التنموية بما يتضمنه من مشاركته وادماجه وفي نفس الوقت هو المستفيد من مختلف ما تقدمه التنمية من خدمات اجتماعية(صالح،٢٠١٨، كما ورد في البصيلي، ٢٠٢٢). والعمل على مكافحة الفقر والبطالة وبناء المنظومة القيمية وتعزيز الروابط الاجتماعية وحماية الأسرة والطفل (مرعب، ٢٠١٤).

ج-**البعد السياسي:** من خلال ضمان المشاركة الشعبية بحيث يكون المواطن المحلي عضو في هيئات المجتمع المحلي ومشارك في خططه (صالح،٢٠١٨، كما ورد في البصيلي، ٢٠٢٢) ودعم مشاركة منظمات المجتمع المدني، من خلال تحقيق مبدأ الديمقراطية والانطلاق من فكرة ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية (مرعب،٢٠١٤).

د. **البعد البيئي:** يتحقق هذا البعد من خلال تكريس ثقافة حماية البيئة والحفاظ على التنوع البيولوجي والتوازن البيئي (صالح،٢٠١٨، كما ورد في البصيلي، ٢٠٢٢)، وتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية من دون إضرار بالبيئة والابتعاد عن الاستهلاك أو الاستغلال غير المبرر للبيئة ومعالجة ما يترتب على هذا الاستغلال من آثار ومشاكل(مرعب،٢٠١٤).

هـ-**البعد التكنلوجي:** من خلال سعي التنمية المحلية لاستعمال تكنلوجيا نظيفة في المرافق الصناعية والمحلية، وبالتالي التحول إلى التكنلوجيا التي تستخدم للتخلص التدريجي من المواد الكيميائية (صالح،٢٠١٨، كما ورد في البصيلي، ٢٠٢٢).

تحديات تنمية المجتمع المحلي : عادة ما تتمثل حالات نقصان الموارد المالية وانتشار الفساد وعدم المساواة بين الأفراد تحديات تعوق تنمية المجتمع المحلي، بما في ذلك الفقر وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية (البصيلي، ٢٠٢٢).

ويمكن تحديد التحديات التي تواجه تنمية المجتمع المحلي في :

أ-تحديات اجتماعية: متمثلة في

- القيم الاجتماعية السائدة مثل الانعزالية، والخوف من المستحدث، عدم تقدير قيمة الوقت، ووضع المرأة في المجتمع.
- مشاكل الهجرة من الريف للحضر.
- ضعف الشعور بالمسئولية الإيجابية نحو المجتمع.
- القيادات المحلية وطرق الاتصال فوعي الأفراد بمشاكل مجتمعهم وتحمسهم لها يمكنهم من التصدي لأي مقاومة.
- تجاهل المشاركة الشعبية: ولا يمكن حلها إلا من خلال الممارسة الديمقراطية للحرية بجانبها السياسي والاجتماعي، وهذا هو جوهر التنمية

ب-التحديات الإدارية لتنمية المجتمع المحلي: متمثلة في

- تعقيد الإجراءات الإدارية والروتين.
- البطء الشديد في إصدار القرارات.
- عدم توفر المعلومات.
- عدم وجود الكفاءة الإدارية المؤهلة والمدربة على تحمل المسئولية في عمليات التنمية (الشلهوب، ٢٠٠٩).

ج-التحديات الاقتصادية: متمثلة في

- نقص رؤوس الأموال.
- لا يوجد تنوع في الصادرات (الشلهوب وآخرون، ٢٠٠٩).

مؤشرات تنمية المجتمعات المحلية: يضع عبد اللطيف (٢٠١١) عدد من المؤشرات الاجتماعية العامة لتنمية المجتمعات المحلية في الدول لدول النامية والتي اختصرتها الباحثة وحددت منها ما يتناسب مع المجتمع السعودي كالتالي:

أ-**الأسرة** : مدى توفر الاحتياجات الأساسية للأسرة من غذاء، وملبس، ونسب الولادة والوفيات، ومعدلات الطلاق، والمعونات التي تدفع للأسرة، وحقوق المرأة وغيرها.

ب- **السكن:** من حيث ملائمته، ونوعه، واستقلاليته، وعدد المنازل المبنية سنوياً، ومدى توفر الوسائل الصحية في السكن، والصيانة الدورية له، ووجود حدائق.

ج- **الخدمات الطبية** : من حيث عدد المستشفيات نسبة للسكان، والأسرة، والأطباء، والدواء، وتكلفة النظام الصحي في المجتمع، ومدى توفر الخدمات الطبية لكل أفراد المجتمع.

د- **التعليم** :عدد المدارس لكل مرحلة تعليمية، وعدد التلاميذ نسبة للمعلمين، ومدى توفر أساليب التدريس والايضاح، والتقنية، ومدى ملائمة المناهج للمجتمع واحتياجاته، والتعليم العالي والفني، والاهتمام بالبحث العلمي.

هـ- **العمل** :من حيث الحد الأدنى للسن المسموح به للعمل، نسبة السكان العاملين لكل جنس، عدد ساعات العمل وملائمتها، ومدى توفر الخدمات الخاصة بالعمل، ونسبة المرأة في سوق العمل.

و- الخدمات العامة: مثل المكتبات العامة، والملاعب، والنوادي، والحدائق العامة، ومدى توفر الخدمات الخاصة بالأمن، وتوفر أساليب الترويح المختلفة، وخدمات المرور.

ز- المشاركة الاجتماعية: من حيث مشاركة أفراد المجتمع في المشروعات العامة والخاصة، ونوعية المشروعات التي يرغب السكان في المشاركة فيها، ونسبة المشاركين، حسب التعليم والسن والنوع والمكانة في المجتمع، ومدى وجود العوائق للمشاركة.

البحث الثالث: القطاع الخاص ودوره في تحقيق الاستدامة الاجتماعية وتنمية المجتمع المحلي

مفهوم القطاع الخاص:Private Sector

عرفه فريق (Investopedia,2020) بأنه جزء من الاقتصاد يديره أفراد وشركات من أجل الربح ولا يخضع لسيطرة الدولة، لذلك فهو يشمل جميع الشركات الربحية التي لا تملكها أو تديرها الحكومة، حيث تعد الشركات أو المؤسسات التي تديرها الحكومة جزءاً مما يعرف بالقطاع العام، بينما تعد الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية الأخرى جزءاً من القطاع التطوعي.

وتعرف الباحثة القطاع الخاص في هذه الدراسة بأنه القطاع المتمثل في الشركات الكبرى في المملكة العربية السعودية في كافة القطاعات التجارية والصناعية والعقارية وقطاع الاتصالات وغيرها من القطاعات والتي تم إنشاؤها من أجل تحقيق الربح المادي في المقام الأول، إلا أن أعمالها تنطوي على الاهتمام أيضا بالبعد البيئي والاجتماعي من خلال الاهتمام بالاستدامة والتي تطبقها من خلال تحقيق المعايير الوطنية والعالمية للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عموماً والاستدامة الاجتماعية على وجه الخصوص.

الاستدامة الاجتماعية في القطاع الخاص

يجب أن تكون الشركات المهتمة بالتنمية المستدامة قادرة على أخذ الاستدامة الاجتماعية في الاعتبار في عملياتها التجارية. ومع ذلك، فإن جهودهم في كثير من الأحيان لا تتحقق بسبب غموض الفكرة، والاختلافات في أولويات أصحاب المصلحة، وافتقادهم للفهم والخبرة اللازمة لمعرفة عملية تكامل الاستدامة الاجتماعية. إضافة للحاجة إلى مقاييس للنتائج لتحريك جداول الأعمال في اتجاهات إيجابية، وتعتبر المسؤولية الاجتماعية للشركات مقياسًا تستخدمه الشركات لتقييم الاستدامة الاجتماعية، وتتضمن الاستدامة دمج مؤشرات الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، وبسبب الضغط من أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، تنظر الشركات في مجموعة متنوعة من مبادرات الاستدامة وفقًا للتأثيرات البيئية والاجتماعية لعملياتها، ويحدد المعهد الدولي للتنمية المستدامة (١٩٩٢) استدامة الشركات على أنها تشمل استراتيجيات وإجراءات الشركة التي تلبي احتياجات الشركات وأصحاب المصلحة في الوقت الحاضر، مع حماية الموارد البشرية والطبيعية التي سيتم البحث عنها في المستقبل واستدامتها وزيادتها. (Ajmal et al,2017).

ووفقاً لتعريف مجلس الأعمال العالمي للمسئولية الاجتماعية يمكن إجمال عناصر التنمية المستدامة للمجتمع في الشركات في النقاط التالية :

- التأكيد على بعد تمكين المجتمع المحلي كطرف محوري وأساسي في مشروعات التنمية بمستوياتها المختلفة.
- توسيع دور الأطراف الثانوية في عملية المشاركة مثل الجامعات ومراكز البحوث التي يمكن أن تسهم في ذلك.
- الدفع المستمر في اتجاه التحول من المركزية إلى الا مركزية وتفويض الصلاحيات إلى المستوى المحلي.
- التركيز على تنمية ثقافة الحوار كأهم الآليات لتحقيق المشاركة المجتمعية ودعمها كعنصر أساسي في كل برامج بناء القدرات المحلية (الموسوي، ٢٠١٨).

دور المملكة العربية السعودية في تدعيم ممارسات الاستدامة في القطاع الخاص:

يجسد محور (الوطن الطموح) في رؤية المملكة ٢٠٣٠ منطلقات ودعامة الاستدامة في المملكة، حيث يؤكد هذا المحور على مبدأ التشاركية في المسؤولية بين الجميع، ابتداء بتحمل الأفراد لمسؤوليتهم في حياتهم، وتحمل الشركات المسؤولية في أعمالها، وتحمل المجتمع لمسؤوليته من خلال الأوقاف ومنظمات المجتمع المدني.

ومن مبادرات المملكة في هذا الجانب :

مبادرات تعزيز قيام الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية من خلال:

١-تعزيز أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات ببناء معيار وطني وسياسات ومحفزات تفعيل برامج المسؤولية الاجتماعية

٢- زيادة التأثير الاجتماعي للشركات بتحفيز الشركات لتأسيس مؤسسات أهلية وإطلاق حملات تعريفية بإنجازات قطاع الأعمال في المساهمة المجتمعية وقياس الصورة الذهنية لمساهمة قطاع الأعمال في المجتمع (مؤسسة الملك خالد، ٢٠١٨).

واقع تطبيق معايير الاستدامة الاجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية:

يعد هذا العنوان هو المحور الأساسي لدراسة الباحثة والتي ينطلق منها الهدف الرئيسي للدراسة وقد تناولت الباحثة أمثلة على ممارسات الشركات لهذه المعايير في استعراض الدراسات السابقة، لذلك ستكون الإضافة في هذا المحور هو دور الجهات التي تتبع لها شركات القطاع الخاص في تعزيز الممارسات المستدامة اجتماعيا ومنها على سبيل المثال لا الحصر :

أ-**المعايير الوطنية للاستدامة:** حيث يأتي هذا المشروع من قبل وزارة التجارة في إطار حرص المملكة العربية السعودية على تعزيز أهداف التنمية المستدامة من خلال العديد من الاستراتيجيات والخطط وفي إطار تنفيذ رؤية المملكة ٢٠٣٠ في تمكين الشركات من المساهمة الاجتماعية، وقد ارتكز تنظيم وإعداد المعايير الوطنية

لتقارير الاستدامة على عدد من الاعتبارات الهامة بما يحقق الاتساق والموائمة والشمولية والتركيز ومشاركة أصحاب المصلحة مع مراعاة المرجعيات والمواصفات والأنظمة واللوائح (وزارة التجارة، ٢٠٢٠).

ب-الدليل الإرشادي للإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات: تعاونت تداول السعودية مع الشركات المدرجة وواضعي المعايير والجهات التي توفر التصنيفات والمؤشرات والمستثمرين والأسواق المالية الأخرى لتحفيز الإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في السوق المالية السعودية. ورفع الوعي وتشجيع الشركات المدرجة على الإفصاح عن هذه الممارسات، وتم إعداد دليل إرشادي كمصدر يفيد للشركات المدرجة لمساعدتها على تبني الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (هيئة سوق المال ، ٢٠٢٣).

ج-المنصة الوطنية للمسئولية الاجتماعية : وهو مجتمع تلتقي فيه القطاعات الثلاثة بهدف تمكين شركات ومؤسسات القطاع الخاص من خلق أثر أعمق، عبر توجيه مسؤوليتها الاجتماعية للمساهمة في تلبية الأولويات التنموية مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية ٢٠٣٠، وحددت المنصة أدوار القطاعات في :

القطاع العام : تحديد الأولويات التنموية وتقديم المحفزات.

القطاع الخاص: تبني وتنفيذ البرامج والمبادرات ذات الأثر على المجتمع والاقتصاد والبيئة.

القطاع غير الربحي: تطوير المبادرات والمشاريع التنموية وتنفيذها كوسيط للوصول إلى المستفيد النهائي.

وحددت لذلك مجموعة من الأهداف هي :

- تمكين القطاع الخاص من بناء شراكات مستدامة.
- تنظيم وتوجيه مساهمات الشركات نحو المشاريع التنموية ذات الأولوية.
- تسليط الضوء على المشاريع الرائدة في المسئولية الاجتماعية وخلق نماذج يحتذى بها في مجتمع قطاع الأعمال.
- قياس أثر المسئولية الاجتماعية للشركات (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ٢٠٢٢).

منهجية الدراسة

أ. نوع الدراسة: اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على البحث المزجي الذي يجمع بين البيانات الكمية والكيفية، من خلال التصميم المزجي المتقارب المتوازي، وهي في الوقت ذاته دراسة وصفية باعتبار أهدافها.

ب. منهج الدراسة: وبناء على ما سبق ذكره من أن البحث يهدف للوصول لبيانات كمية وكيفية من خلال الدراسة المزجيه على منهجين هما:

منهج المسح الاجتماعي: وهو المنهج المناسب لأهداف الباحثة في الحصول على بيانات كمية وكيفية حول موضوع استدامة الشركات اجتماعياً وتحقق معيار تنمية المجتمعات المحلية.

منهج تحليل المضمون : حيث ستعتمد الباحثة على تقارير شركات القطاع الخاص كأداة من أدوات الدراسة وتحللها.

ج. أدوات الدراسة استخدمت الباحثة ثلاثة أدوات لجمع البيانات تحقيقاً لغرض الباحثة في الوصول لمعلومات شاملة كمية وكيفية، هذه الأدوات هي تحليل التقارير (المضمون)، والاستبانة.

– **الاستبانة** :حيث اعتمدت الباحثة على استبانة للعامين في مجال الاستدامة في شركات القطاع الخاص .

– **تحليل المضمون (الوثائق)**. اعتمدت الباحثة دليل لتحليل المضمون أداة لجمع البيانات وتحليلها، وستكون وحدة التحليل التي ستعتمدها الباحثة هي: (المواقع الالكترونية، والتقارير الخاصة بممارسات الشركة للاستدامة الاجتماعية والتقارير السنوية).

د. مجالات الدراسة

١– **الحدود الموضوعية** : يحد هذه الدراسة أولاً موضوعها الذي اختارته الباحثة وهو واقع تطبيق الاستدامة الاجتماعية في شركات القطاع الخاص معيار تنمية المجتمعات المحلية كنموذج).

٢– **الحدود الزمانية** : متمثلة في الفترة الزمانية لجمع البيانات من الميدان وهي الفترة من ديسمبر ٢٠٢٣ إلى ابريل ٢٠٢٤.

٣– **الحدود البشرية:** تتمثل الحدود البشرية مسح شامل لشركات القطاع الخاص المسجلة في سوق الأسهم السعودي الرئيسي "تاسي"، حيث يبلغ عدد الشركات في السوق الرئيسي ٢١٤ شركة تم تحليل سجلاتها جميعا، وتوصلت الباحثة لوجود ٣٧ شركة تطبق ممارسات ممتازة و٤٠ شركة تطبق ممارسات جيدة، و٤٧ شركة تشير فقط للاستدامة أو المساهمات الاجتماعية كإشارة دون وجود عمل، و٩٠ شركة لا تطبق أي عمل مستدام اجتماعياً ولم تشير اليه ابداً، وأداة الاستبانة التي وزعت على عينة عددها ٩٠ من الموظفين المسؤولين عن برامج الاستدامة في شركات القطاع الخاص.

٤– **الحدود المكانية:** تتمثل في شركات القطاع الخاص المسجلة في سوق الأسهم الرئيسي السعودي تاسي التي تقدم برامجها لتحقيق معايير الاستدامة الاجتماعية.

إجراءات الصدق والثبات

أ: الصدق

١: **الصدق الظاهري** : قامت الباحثة بالتأكد من هذا الصدق من خلال عرض *الاستبانة* على مجموعة من الأكاديميين في جامعة الملك سعود وجامعة الأميرة نورة وجامعة أم القرى، وتم تحقيق الصدق الظاهري في كل من :

(سلامة العبارات لغويا وخلوها من الأخطاء، اتسام العبارات بالإيجاز والصياغة السليمة، أن العبارات تقيس الهدف الذي وضعت من أجلة وارتباط كل عباره *بمحورها وملاءمتها* للمبحوثين وشموليتها).

٢: **صدق المحتوى:** وقد طبقت الباحثة هذا النوع من الصدق بعرض أداة الدراسة على عدد من المختصين في شركات القطاع الخاص باعتبارهم مختصين في هذا المجال والأقدر على فهم طبيعة العينة المراد دراستها وطبيعة مناسبة الأسئلة لهذه الفئة.

٣: **الصدق الداخلي:** وقد استخدمت الباحثة للتأكد من معامل الارتباط بيرسون برنامج ال (SPSS).

جدول (١) معاملات الارتباط لكل عبارة من عبارات المحور بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه

م	معامل الارتباط	
	مدى التزام الشركة بتطبيق معيار تنمية المجتمع المحلي كأحد معايير الاستدامة الاجتماعية	التحديات التي تواجه الشركة في تطبيق معيار تنمية المجتمعات المحلية كأحد معايير الاستدامة الاجتماعية
١	**٠,٤٤٨	**٠,٥٩٩
٢	**٠,٤٧١	**٠,٦٠٨
٣	**٠,٤٩٢	**٠,٦٦٩
٤	**٠,٦٥٢	**٠,٦٢٢
٥	**٠,٧١٩	**٠,٦٧٩
٦	**٠,٦٥٢	**٠,٧٢٦
٧	**٠,٤٨٧	**٠,٧٠٢
٨	**٠,٦٧٧	**٠,٧٤٤
٩	**٠,٦٣٣	**٠,٥٦٥
١٠	**٠,٥٧٤	**٠,٦٨٩
١١	**٠,٧١٢	**٠,٧٩٨
١٢	**٠,٧٤٠	**٠,٧٧٢
١٣	**٠,٧٤٥	**٠,٦٩٠
١٤	**٠,٥٨٨	
١٥	**٠,٧٠١	
١٦	**٠,٧٧٢	
١٧	**٠,٦٧١	
١٨	**٠,٥٩٧	
١٩	**٠,٧٣٧	
٢٠	**٠,٦٧٤	
٢١	**٠,٥٧٠	
٢٢	**٠,٥٤٦	

(**) دالة عند ٠,٠١

حيث يتضح من الجدول رقم (١) أن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠١)، مما يشير إلى الاتساق الداخلي بين فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور.

ب: الثبات :

الثبات الداخلي (الاتساق): واستخدمت الباحثة معامل الفاكرونباخ (Cronbach's Alpha)، لقياس ثبات أداة الدراسة الاستبانة حيث يوضح الجدول رقم (٢) قيمة معامل الثبات لكل جزء من أجزاء الاستبانة.

الجدول (٢) قيم معاملات الثبات لكل محور من محاور الاستبانة

المحور	معامل الثبات
مدى التزام الشركة بتطبيق معيار تنمية المجتمع المحلي كأحد معايير الاستدامة الاجتماعية	٠,٩٢٧
التحديات التي تواجه الشركة في تطبيق معيار تنمية المجتمعات المحلية كأحد معايير الاستدامة الاجتماعية	٠,٩٠٥
كامل الاستبانة	٠,٩٢٦

ويتضح من الجدول رقم (٢) أن قيم معاملات الثبات مرتفعة لكل محاور الاستبانة مما يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

تحليل وتفسير نتائج الدراسة

أولا : تحليل وتفسير المضمون (مواقع وتقارير شركات القطاع الخاص):

١: معلومات عامة عن شركات وقطاعات سوق الأسهم الرئيسي "تاسي"

- يبلغ عدد الشركات المسجلة في سوق الأسهم السعودية "تاسي" حتى تاريخ كتابة هذه الدراسة (٢١٤) شركة، ويبلغ عدد القطاعات الموجودة في سوق الأسهم السعودية "تاسي" ٢١ قطاع وهي(قطاع الطاقة، المواد الأساسية، السلع الرأس مالية، الخدمات التجارية والمهنية، النقل، السلع طويلة الأجل، الخدمات الاستهلاكية، الإعلام والترفيه، تجزئة وتوزيع السلع والكماليات، تجزئة وتوزيع السلع الاستهلاكية، إنتاج الأغذية، قطاع الرعاية الصحية، الأدوية، البنوك، الخدمات المالية، التأمين، التطبيقات وخدمات التقنية، الاتصالات، المرافق العامة، الصناديق العقارية المتداولة، إدارة وتطوير العقارات) (تداول السعودية، ٢٠٢٤).

٢: كم عدد الشركات التي تطبق المعايير بجودة عالية، أو متوسطة أو ضعيفة، أو لا تطبق المعايير أبداً

- توصلت الباحثة من خلال الاطلاع على تقارير ومواقع شركات القطاع الخاص المسجلة في سوق الأسهم الرئيسية "تاسي" إلى أن ٩٠ شركة لا تطبق أي استدامة اجتماعية أو برامج اجتماعية بناء على تقاريرها، وأن ٤٧ من الشركات اشارت فقط لأهداف الممارسات الاجتماعية دون توضيح برامجها أو ممارساتها، و٤٠ شركة لديها ممارسات جيدة وذكرت بعض البرامج والممارسات وأشارت إليها في تقاريرها، بينما ٣٧ شركة فقط هي التي تتميز تقاريرها وممارساتها بالوضوح والإشارة الدقيقة للاستدامة الاجتماعية والمسئولية الاجتماعية، والنسبة القليلة للشركات التي تفصح عبر تقارير استدامة قوية عن ممارساتها تتفق مع ما توصلت إليه دراسة الغملاس (٢٠٢٣) حول ضعف التطبيق والافصاح عن الاستدامة في بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية بالرغم

من مرحلة التحول التي تشهدها المملكة في ظل رؤية ٢٠٣٠، ودراسة الزهراني (٢٠٢٢) التي توصلت إلى أن ٦٪ فقط من شركات المساهمة السعودية في القطاع الصناعي تفصح عن ممارساتها عبر تقارير استدامة مستقلة، ودراسة غلاب، فاتح وزرقون، عمر الفاروق (٢٠٢١)، التي توصلت إلى أنه ورغم التطورات الإيجابية لعملية دمج الاستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي إلا انها تعد في مراحلها الأولى، ويتماشى ذلك مع ما وصت به دراسة ريموند (٢٠١٦) بضرورة تبني هيئة سوق المال لخطة زمنية مستقبلية تنتهي بإلزام الشركات المسجلة بالإعداد والإفصاح عن تقرير الاستدامة.

٣: ماهي أبرز القطاعات التي تطبق الاستدامة الاجتماعية ومعاييرها؟

– يوجد تفاوت بين القطاعات في تنفيذ برامج الاستدامة فهناك قطاعات تتفوق في ممارساتها مثل القطاع البنكي وقطاع الاتصالات الذي تتمتع ممارساته وتقاريره وأرقامه بجودة عالية، وتعتقد الباحثة أن ذلك قد يرجع إلى طبيعة عمل البنوك وكذلك شركات الاتصالات والاحتكاك المباشر وطويل الأجل مع المستهلك فعميل البنك أو الاتصالات يظل فترة دائمة يستفيد من خدمات البنك أو شركة الاتصال وبالتالي هو من أصحاب المصلحة الدائمين إضافة لبيئة العمل المفتوحة على الجمهور، وذلك يتوافق مع ما تشير إليه نظرية أصحاب المصلحة باعتبار أي شخص يتأثر بالمنظمة أو أعمالها بأي شكل من الأشكال من أصحاب المصلحة ، بما في ذلك الموظفين والعملاء والموردين والمجتمعات المحلية والمجموعات البيئية والمجموعات الحكومية وغير ذلك، وايضاً تعتقد الباحثة أن لارتباط العمل في البنوك والاتصالات بالجمهور مما يجعله في سعي دائم لتقديم صورة جيدة عنه تجاه المجتمع وذلك يتفق مع دراسة Stubbs& Cocklin (2007) وهي دراسة حالة لأحد البنوك والتي بينت أن جودة العلاقات مع المجتمعات والالتزام بها هو النجاح الحقيقي، ويعتمد البنك في تطبيق الاستدامة الاجتماعية على أن تصبح المنظمة متجذرة في المجتمعات التي تعمل فيها. وهو يساهم في تنمية المجتمع من خلال خلق فرص العمل، أضافة إلى الاحتفاظ برأس المال المحلي في المجتمع بدلاً من هروب رأس المال، واشراك أصحاب المصلحة في المجتمع لفهم كيف يمكن أن تكون المنظمة ذات صلة بهم وتعمل على ازدهارهم.

٥: هل يوجد علاقة بين رأس مال الشركة والعمل المستدام اجتماعيا؟

– لم تجد الباحثة أي علاقة بين رأس مال الشركة واهتمامها بالممارسات المستدامة اجتماعياً حيث توجد شركات برأس مال كبير جداً وليس لديها ممارسات مستدامة اجتماعياً والعكس صحيح علما أن كل شركات القطاع الخاص المدرجة في سوق المال الرئيسية "تاسي" من شروط إدراجها في السوق الرئيسية بحسب تداول السعودية "يجب ألا تقل القيمة السوقية الإجمالية المتوقعة عند تاريخ الإدراج لجميع الأسهم المطلوب إدراجها عن ٣٠٠ مليون ريال سعودي" (تداول السعودية، ٢٠٢٢،٦). وبالتالي تعتقد الباحثة أن المحفزات لممارسة الاستدامة الاجتماعية من قبل الجهات التي تتبع لها الشركات قد لا تكون بالمستوى الذي يدفعها للعمل المستدام اجتماعياً، إضافة لثقافة الشركة وإيمانها بأهمية الاستدامة الاجتماعية وتنمية مجتمعها المحلي، إضافة لارتباط الاستدامة الاجتماعية بالأبعاد الأخرى حيث ترى دراسة Mcguinn et al (2020) أن تعريف الاتحاد الأوروبي العملي للتنمية الاجتماعية المستدامة يجب أن يركز على مسألة كيف يمكن للتنمية البيئية والاقتصادية المستدامة بدورها أن تكمل التنمية الاجتماعية، وترى الدراسة أن التحدي الأساسي يتمثل في أن الاستدامة الاجتماعية هي مفهوم

متعدد الأبعاد لا يتم الكشف عن جوهره الأساسي وقيمته المضافة بالكامل إلا في علاقاته المتبادلة مع ركائز وأبعاد التنمية المستدامة الأخرى.

– وجدت الباحثة أن الشركات التي لديها خسائر مادية بأكثر من ٥٠٪ ليس لديها تقارير أو ممارسات استدامة اجتماعية بواقع ٥ من ٦ شركات، والشركة الوحيدة التي لديها ممارسات استدامة تعد ممارساتها متوسطة ولا يوجد لديها تقرير مستقل للاستدامة وبرامجها موجهه للموظفين تحت بند تطوير الموظفين، وذلك يثبت ما توصلت إليه دراسة Schonborn et al (2019) التي أظهرت إن وجود قيادة استراتيجية للاستدامة المؤسسية وتنفيذها بشكل منهجي وتتسم بالانفتاح والمسؤولية يساهم في نجاح الشركة مالياً، ووجود الرعاية الاجتماعية والحياة العملية مثل المكافآت والحقوق المتساوية ايضاً سبب لنجاح الشركة مالياً. وبالتالي تعتقد الباحثة أن هذه العلاقة طردية كلما كانت قيادة الشركة قوية واستراتيجياتها واضحة وليس لديها خسائر، كل ذلك يساعدها على توجيه عملها نحو الاستدامة لأن الخسائر تضعف كيان الشركة وتجعل تركيزها منصباً نحو تجاوز خسائرها.

٦: هل يوجد توحيد للعمل الاجتماعي المستدام في شركات القطاع الخاص

– لم تجد الباحثة توحيد لبعد الاستدامة الاجتماعية في شركات القطاع الخاص حيث أن الإدارة قد تتبع في بعض الشركات للاتصال المؤسسي أو للموارد البشرية في شركات أخرى، أو للمسئولية الاجتماعية، أو تكون عبارة عن لجنة مكونة من أقسام وإدارات مختلفة في الشركة، وعدد قليل من الشركات التي تؤمن بالتخصص ويوجد بها إدارة خاصة بالاستدامة تهتم بكل ابعاد الاستدامة ولها هيكلة مهتمة بكل بعد من أبعاد الاستدامة بشكل مستقل وعمل واضح وحتى التواصل معها يكون أسهل بناء على وجود وسائل اتصال خاصة بهها مثل " ايميل" الاستدامة. وذلك يتفق مع دراسة خليل (٢٠١٢) حيث ترى الدراسة أن التحدي الأساسي لتصميم مؤشرات الاستدامة الاجتماعية يتمثل في أن الاستدامة الاجتماعية هي مفهوم متعدد الأبعاد لا يتم الكشف عن جوهره الأساسي وقيمته المضافة بالكامل إلا في علاقاته المتبادلة مع ركائز وأبعاد التنمية المستدامة الأخرى وهي أحد تحديات تطبيق الاستدامة الاجتماعية.

– ينطبق ذلك على المسمى فلا يوجد توحيد للأعمال المستدامة اجتماعياً فبعض الشركات تسميها المساهمات الاجتماعية، أو العمل الاجتماعي، أو المسئولية الاجتماعية ، أو الاستدامة الاجتماعية. وذلك يتفق مع ما أورده Ajmal et al (٢٠١٧) حيث يرى أن جهود الشركات في كثير من الأحيان لا تتحقق بسبب غموض فكرة الاستدامة الاجتماعية، وافتقادهم للفهم والخبرة اللازمة لمعرفة عملية تكامل الاستدامة الاجتماعية .

٧: ما هي أبرز أهداف الشركات المعلنة عبر تقاريرها للاستدامة الاجتماعية

يختلف نهج تحقيق الاستدامة الاجتماعية من شركة إلى أخرى إلا أن الجميع يتفق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة فيما يخص الاستدامة الاجتماعية مثل الاهتمام بالصحة والتعليم والمساواة، وأيضا يتخذون من رؤية المملكة ٢٠٣٠ استراتيجية لبناء تطلعاتهم وممارساتهم، إضافة لاهتمام غالبية الشركات ذات الممارسات القوية في الاستدامة الاجتماعية بتنمية المجتمع المحلي حيث تسعى "أرامكو" في قطاع الطاقة إلى تعظيم القيمة المجتمعية، وتسعى" STC" إلى خدمة المجتمعات التي تعمل فيها المجموعة، وفي قطاع المرافق العامة تسعى "أكواباور" إلى دعم المجتمعات المحلية والإقليمية من خلال تحسين المهارات التقنية لأفراد هذه المجتمعات،

وتسعى "المراعي" في المجال الغذائي إلى تقديم قيمة حقيقية للبيئة والمجتمعات التي تخدمها وكافة أصحاب المصلحة وهذا على سبيل المثال لا الحصر، ولعل هذه التصورات تؤكد ما جاءت به نظرية أصحاب المصلحة من الاهتمام بفاعلية المنظمة وكفاءتها وبالتالي لتحقيق هذا العنصر لاشك في أهمية تضمين أهدافها لكل أبعاد الاستدامة، كما اعتبرت النظرية أن العملاء هم من أكبر أصحاب المصلحة ويجب أن يكونوا الأولوية القصوى للشركة، وهذا يدعم أهمية ملائمة خداماتها للمجتمعات المحلية التي تخدمها، كما أنها تهتم بأفراد المجتمع عموماً وهم الأشخاص الذين يعيشون بالقرب من هذه الشركات ويتأثرون بها سلباً أو ايجاباً، كتأثرهم من انبعاثات المصانع أو شركات السيارات وهذا ما يفسر اهتمام الشركات برضاء العملاء والمجتمع المحلي، والعمل على تنميته وفقا لمعايير تحددها الحكومات أو الجهات ذات الاختصاص.

ثانياً: تحليل وتفسير نتائج الاستبانة

قبل استعراض المعلومات الأولية ومحاور الاستبانة تود أن تبين الباحثة أنها استخدمت الأساليب الإحصائية التالية وهي:

١. التكرارات والنسبة المئوية لوصف أفراد الدراسة.
٢. المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة اتجاهات استجابات أفراد العينة.

المتوسط	درجة الموافقة
٤,٢١ – ٥	موافق جداً
٣,٤١ – ٤,٢٠	موافق
٢,٦١ – ٣,٤٠	موافق إلى حد ما
١,٨١ – ٢,٦٠	غير موافق
١ – ١,٨٠	غير موافق بشدة

أولا: المعلومات الأولية :

أ.المعلومات الأولية للمسؤولين عن تطبيق معايير الاستدامة الاجتماعية في الشركة :

١-المؤهل التعليمي:

جدول (١) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل التعليمي

المؤهل التعليمي	التكرار	النسبة (%)
ثانوي	١	١,١
دبلوم	٣	٣,٣
جامعي	٥١	٥٦,٧
ماجستير	٣٠	٣٣,٣
دكتوراه	٥	٥,٦
المجموع	٩٠	١٠٠

يتضح من الجدول (١) أن ٥٦.٧٪ من أفراد العينة مؤهلهم التعليمي جامعي، وأن ٣٣.٣٪ منهم مؤهلهم ماجستير، وأن ٥.٦٪ منهم مؤهلهم دكتوراه، وأن ٣.٣٪ مؤهلهم دبلوم، وأن ١.١٪ منهم مؤهلهم ثانوي، وهذا يؤكد التنافسية العالية في القطاع الخاص بشكل عام والمسئولين عن الاستدامة بشكل خاص من حيث نسبة التعليم العالي والجامعي، وذلك يتفق مع ما توصلت إليه دراسة Londin(2012) من أن هناك أدلة على أن

القطاع الخاص متفوق على القطاع العام في مجال الاستدامة لا سيما فيما يتعلق بالقياس والإبلاغ ووضع المعايير، ويمكن أن يكون لارتفاع معدل التعليم العالي دور في تقدم العمل المستدام في شركات القطاعات الخاص، ، وتوصي نفس الدراسة بزيادة معرفة العاملين بالاستدامة وتعميم ومشاركة أفضل الممارسات، وهو ما تتفق معه الباحثة فالمعرفة بالاستدامة من أساسيات العمل المستدام بحسب اعتقاد الباحثة.

٢-التخصص العلمي:

جدول (٢) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة (%)
إعلام	٩	١٠
دراسات اجتماعية	٤	٤,٤
هندسة كيميائية / كيمياء	١٢	١٣,٣
إدارة أعمال / إدارة عامة	٣٤	٣٨
لغة انجليزية	٤	٤,٤
العلوم البيئية / هندسة بيئية	٤	٤,٤
قانون	٤	٤,٤
هندسة صناعية	٥	٥,٦
علوم الحاسب	٩	١٠
طاقة متجددة وتقنيات الاستدامة	١	١,١
هندسة	١	١,١
مهندس الحماية من الحرائق	١	١,١
حوكمة	١	١,١
تخطيط مدن وأقاليم	١	١,١
المجموع	٩٠	١٠٠

يتضح من الجدول (٢) أن النسبة الأعلى للتخصص العلمي كانت لتخصص إدارة الأعمال بنسبة ٣٨٪وأن النسبة الأقل كانت لتخصصات (طاقة متجددة وتقنيات الاستدامة، وهندسة، ومهندس الحماية من الحرائق، وحوكمة، وتخطيط مدن وأقاليم) بنسبة ١.١٪ لكل منهم، وتعتقد الباحثة أن هذه النسب لا تتوافق مع ضرورة التخصص في مجال الاستدامة وخاصة فيما يتعلق بالعمل الاجتماعي فقد واجهت الباحثة صعوبة في تصنيف التخصصات إلى أن وصلت إلى ١٤ تخصص من ٤٦ تخصص وهو عدد يوضح أن أي موظف في الشركة مهما كان تخصصه يمكن أن يعمل في مجال الاستدامة الاجتماعية، وقد جاءت نسبة العاملين في مجال الاستدامة الاجتماعية ممن تخصصهم دراسات اجتماعية ٤.٤٪ وهي نسبة قليلة جدا مقارنة بأهمية المعرفة التامة باحتياجات العمل الاجتماعي، حيث تعتقد الباحثة أن الأجدر بحسب التخصص لهذا العمل هم المختصين في الخدمة الاجتماعية ومشاركة القطاعات الأخرى مثلما جاء في دراسة Pavani & Ganugi (2024) من أهمية التعاون بين القطاعات والتدخلات التنظيمية والخدمة الاجتماعية للمساهمة في الاستدامة الاجتماعية كما ترى الدراسة أن التعاون مع المهنيين الآخرين – من حيث الفرق متعددة التخصصات – والمنظمات الأخرى المشاركة في خدمات الرعاية الاجتماعية يلعب دورًا في تصور الأخصائيين الاجتماعيين حيث تعتبر القدرة على إنشاء وصيانة شبكات التعاون أهم عامل تمكين لتطوير الاستدامة الاجتماعية. وايضاً أهمية تخصص الاستدامة سواء من خلال الدورات أو دبلوم أو تخصص علمي وهو ما ذهبت إليه دراسة يونس (٢٠٢١) حيث توصي الدراسة بضرورة إدراج مقررات التنمية المستدامة ضمن المقررات الأكاديمية في الجامعات السعودية .

٣-هل حصلت على دورات تأهيلية في تنفيذ معايير الاستدامة الاجتماعية:

جدول (٣) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحصول على دورات تأهيلية في تنفيذ معايير الاستدامة الاجتماعية

الاجابة	التكرار	النسبة (%)
نعم	٤٩	٥٤,٤
لا	٤١	٤٥,٦
المجموع	٩٠	١٠٠

يتضح من الجدول (٣) أن ٥٤.٤٪ من أفراد العينة حصلوا على دورات تأهيلية في تنفيذ معايير الاستدامة الاجتماعية، وأن ٤٥.٦٪ منهم لم يحصلوا على دورات تأهيلية في تنفيذ معايير الاستدامة الاجتماعية، وتعتبر نسبة الذين حصلوا على دورات غير مرضية رغم أنها النسبة الأكبر وذلك خصوصاً إذا ما قارنا ذلك بعدم وجود تخصص دقيق في الاستدامة الاجتماعية أو التخصصات الاجتماعية القريبة في العاملين حيث لا يمثلون إلا نسبة قليلة جدا، وقد يعود ذلك لحداثة تطبيق الاستدامة الاجتماعية في القطاع الخاص كما ذكرت ذلك دراسة غلاب، فاتح وزرقون، عمر الفاروق (٢٠٢١) من أنه ورغم التطورات الإيجابية لعملية دمج الاستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي إلا انها تعد في مراحلها الأولى، وهذه النتيجة تؤكد كذلك توصية دراسة يونس (٢٠٢١) بضرورة إدراج مقررات التنمية المستدامة ضمن المقررات الأكاديمية في الجامعات السعودية.

٤-هل تصنف كخبير في الاستدامة الاجتماعية:

جدول (٤) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التصنيف كخبير في الاستدامة الاجتماعية

الاجابة	التكرار	النسبة (%)
نعم	٣٤	٣٧,٨
لا	٥٦	٦٢,٢
المجموع	٩٠	١٠٠

يتضح من الجدول (٤) أن ٦٢.٢٪ من أفراد العينة لا يصنفون كخبراء في الاستدامة الاجتماعية، وأن ٣٧.٨٪ منهم يصنفون كخبراء في الاستدامة الاجتماعية، وهذه النسبة رغم أنها تؤكد وعي العينة بأهمية الموضوعية إلا أن نسبة ٦٢.٢ ٪ تعتبر نسبة كبيرة جدا بالنسبة للأشخاص القائمين بالعمل الاجتماعي في شركات القطاع الخاص، وذلك يتفق مع ما أورده Ajmal et al (2017) حيث يرى أن جهود الشركات في كثير من الأحيان لا تتحقق بسبب غموض فكرة الاستدامة الاجتماعية، وافتقادهم للفهم والخبرة اللازمة لمعرفة عملية تكامل الاستدامة الاجتماعية وهذا يؤكد ايضاً النتيجة التي توصلت إليها دراسة غلاب، فاتح وزرقون، عمر الفاروق (٢٠٢١) من أنه ورغم التطورات الإيجابية لعملية دمج الاستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي إلا انها تعد في مراحلها الأولى، ودراسة Schonborn et al (2019) التي ترى أن الشركة تحقق النجاح المالي إذا ما كان هناك لتركيز على التعلم والتواصل، وهذه النتيجة تؤكد أهمية توصية دراسة عيد (٢٠١٩) من حيث الآليات المناسبة الي تمكن القطاع الخاص من الوفاء بمسئولياته الاجتماعية تجاه تحقيق التنمية المستدامة فكان في مقدمتها: تبادل الخبرات والتجارب العملية بين منشآت القطاع الخاص لتطبيق افضل الأساليب، وتعتقد الباحثة كذلك بضرورة أن تكون الدورات ملزمة لكل من يعمل في المجال حتى تتكون لدية الخبرة المعرفية إلى جانب الخبرة العملية.

ب. المعلومات الأولية عن الشركة

٥- نوع نشاط الشركة:

جدول (٥) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع نشاط الشركة

نوع نشاط الشركة	التكرار	النسبة (%)
الطاقة	٩	١٠
إنتاج الأغذية	٦	٦,٧
النقل	١	١,١
الرعاية الصحية	٢	٢,٢
إدارة وتطوير العقارات	٩	١٠
قطاع البنوك	١٥	١٦,٧
قطاع الاتصالات	١٢	١٣,٦
الصناعات الأساسية	٣٤	٣٧,٨
التأمين	٢	٢,٢
المجموع	٩٠	١٠٠

يتضح من الجدول (٥) أن ٣٧.٨٪ من أفراد العينة نوع نشاط شركتهم الصناعات الأساسية (المواد الأساسية)، وأن ١٦.٧٪ منهم نوع نشاط شركتهم مالي، وأن ١٣.٣٪ منهم نوع نشاط شركتهم قطاع الاتصالات، وأن ١٠٪ منهم نوع نشاط شركتهم الطاقة، وأن ١٠٪ منهم نوع نشاط شركتهم إدارة وتطوير العقارات، وأن ٦.٧٪ منهم نوع نشاط شركتهم إنتاج الأغذية، وأن ٢.٢٪ منهم نوع نشاط شركتهم الرعاية الصحية، وأن ٢.٢٪ منهم نوع نشاط شركتهم التأمين، وأن ١.١٪ نوع نشاط شركتهم النقل، و تعتقد الباحثة أن هناك ثلاثة أسباب لحصول قطاع الصناعات الأساسية (المواد الأساسية) على النسبة الأكبر من حجم العينة بواقع ٣٧.٨٪ وهذه الأسباب هي : أن قطاع الصناعات الأساسية هو القطاع الأكبر في السوق من حيث عدد الشركات بواقع ٤٦ من أصل ٢٤٤ شركة، ايضاً تعتبر وزارة الصناعة والثروة المعدنية والتي تعتبر من الجهات التي تتابع الشركات الصناعية من الوزارات التي تهتم بالاستدامة وذلك من خلال مبادرة تحقيق الاستدامة لقطاع التعدين التي تهدف إلى" تحسين وضع البيئة والصحة والسلامة في القطاع، وتحسين علاقة الأنشطة التعدينية مع المجتمعات المحلية المحيطة بها، بالإضافة إلى تحسين الصورة العامة للقطاع وتقليل الشكاوي الناشئة من الآثار السلبية على البيئة والصحة والسلامة والمجتمعات المحلية، وزيادة جاذبية القطاع لتحقيق نسبة السعودة المطلوبة " (وزارة الصناعة والثروة المعدنية، ٢٠٢٤)، أيضا تعتقد الباحثة أن السبب الثالث هو وجود كل من شركتي سابك ومعادن في هذا القطاع وهي من الشركات الكبرى في السوق وعدد الموظفين الذين يعملون في مجال الاستدامة كبير وبالتالي هم النسبة الأكبر، أما في المرتبة الثانية والثالثة فيأتي القطاع المالي بنسبة ١٦.٧٪ وقطاع الاتصالات ب١٠٪ وهي نسبة منطقية حيث توصلت الباحثة من خلال تحليل المضمون إلى أن هناك قطاعات تتفوق في ممارساتها مثل القطاع البنكي وقطاع الاتصالات الذي تتمتع ممارساته وتقاريره وأرقامه بجودة عالية، وتعتقد الباحثة أن ذلك قد يرجع إلى طبيعة عمل البنوك وكذلك شركات الاتصالات والاحتكاك المباشر وطويل الأجل مع المستهلك فعميل البنك أو الاتصالات يظل فترة دائمة يستفيد من خدمات البنك أو شركة الاتصال وبالتالي هو من أصحاب المصلحة الدائمين إضافة لبيئة العمل المفتوحة على الجمهور، أما اقل القطاعات جاء قطاع النقل بواقع ١،١٪

من العينة وذلك قد يرجع لعدد الشركات القليل في هذا القطاع وهي ٧ شركات من أصل ٢٤٤ إضافة إلى ان شركة فقط منها لديها ممارسات ممتازة.

٦- المعايير التي تتبعها الشركة في إعداد وتنفيذ برامجها وتقاريرها:

جدول (٦) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المعايير التي تتبعها الشركة في إعداد وتنفيذ برامجها وتقاريرها

المعايير	التكرار	النسبة (%)
المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) STANDARD	٥١	٢٨,٢
الايزو ٢٦٠٠٠	١٨	٩,٩
environmental, social and governanc (ESG) الحوكمة البيئية والاجتماعية	٥٦	٣٠,٩
المعايير الوطنية للاستدامة	٣٨	٢١
أخرى	٣	١,٧
لا أعلم	١٥	٨,٣
المجموع	١٨١	١٠٠

يتضح من الجدول (٦) أن ٣٠.٩٪ من أفراد العينة يرون أن المعايير التي تتبعها الشركة في إعداد وتنفيذ برامجها وتقاريرها هي environmental, social and governanc (ESG)، وأن ٢٨.٢٪ يرون أن المعايير هي المعايير الدولية (GRI STANDARD)، والنسبتين الأعلى دليل التزام الشركات بالمعايير المتعارف عليها دولياً وذلك يتوافق مع كثير من الدراسات مثل دراسة الغملاس (٢٠٢٣) التي ترى أن الوضع الراهن يشهد توجه من قبل الجهات المنظمة الدولية بإصدار معيار للإفصاح عن الاستدامة الثلاثية مما يحتم ضرورة التوجه والموائمة مع تلك التوجهات للمملكة وذلك في مراحل مبكرة في ظل النمو السريع لطلب تقارير الاستدامة وتهيئة بيئة الأعمال لمثل تلك الالتزامات للانضمام للمؤشرات العالمية في الاستدامة الثلاثية، أما ٢١٪ منهم يرون أن المعايير هي المعايير الوطنية للاستدامة وهذا يتناسب مع توجهات المملكة في إعداد معايير، حيث تم إعداد المعايير الاجتماعية بما يتوافق مع السياق الوطني السعودي حيث تمت مراعاة خصوصية وبيئة المملكة العربية السعودية وطبيعة النظام الأساسي وقوانين وبروتوكول عمل (وزارة التجارة، ٢٠٢٠). و٩.٩٪ منهم يرون أن المعايير هي الايزو ٢٦٠٠٠، وأن ٨.٣٪ منهم يرون أن هناك معايير أخرى، وأن ١.٧٪ منهم لا يعلمون بتلك المعايير، وهذه النسبة قد تكون بسبب عدم الإلزامية وهو ما يؤكد أهمية ما وصت به دراسة يونس (٢٠٢١) بضرورة إصدار معيار محاسبي يختص بالإفصاح عن تقارير الاستدامة، بالإضافة إلى عقد اجتماعات لأعضاء هيئة سوق المال السعودي والهيئات الرقابية والتنظيمية والشركات لإيجاد حلول للعقبات التي تمنع الشركات من إعداد تقارير الاستدامة.

٧- ماهي معايير الشركة في اختيار برامج تنمية المجتمع المحلي:جدول (٧) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المعايير التي تتبعها الشركة في إعداد وتنفيذ برامجها وتقاريرها

المعايير	التكرار	النسبة (%)
احتياجات المجتمع المحلي	٧٦	٢٨,٥
الميزانية المخصصة من الشركة لتقديم برامج وأنشطة لتنمية المجتمع المحلي	٥٦	٢١
معالجة الآثار السلبية لمنتجاتها على أفراد المجتمع المحلي	٣٧	١٣,٩
تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة	٦٦	٢٤,٦
اتفاقيات منظمة العمل الدولية	٢١	٧,٩
لا أعلم	٥	١,٩
ما يتوافق مع أهداف رؤية ٢٠٣٠م	٤	١,٥
المجالات التي تتوافق مع استراتيجية الشركة للمسؤولية الاجتماعية	٢	٠,٧
المجموع	٢٦٧	١٠٠

يتضح من الجدول (٧) أن ٢٨.٥٪ من أفراد العينة يرون أن معايير الشركة في اختيار برامج تنمية المجتمع المحلي هي احتياجات المجتمع المحلي، وترى الباحثة أن هذه النسبة تعبر عن وعي الشركات بأهمية الانطلاق من احتياجات المجتمع المحلي حيث ترى دراسة خليل (٢٠١٢) أهمية تحديد الاحتياجات تحديداً دقيقاً وضرورة اشباع هذه الخدمات للاحتياجات الأساسية للفئات الأكثر ضعفا، وتوصلت دراسة Stubbs& Cocklin (2007) إلى أهمية اشراك اصحاب المصلحة في المجتمع لفهم كيف يمكن أن تكون المنظمة ذات صلة بهم وتعمل على ازدهارهم، وبحسب نظرية أصحاب المصلحة يتعين على الشركة أن تحاول قدر الإمكان تلبية احتياجات أصحاب المصلحة ومطالبهم المختلفة وبطريقة تضمن فيها العدالة التامة لكل الأطراف الفاعلة فيها دون تحيز وبكل شفافية وموضوعية، وأن تسهل عملية تلبية الاحتياجات. أما ٢٤.٦٪ منهم فيرون أن معايير الشركة في اختيار برامج تنمية المجتمع المحلي هي تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إلية الباحثة في تحليل المضمون، وايضاً في المقابلات حيث اتفقت ١٣ شركة على هذا المعيار، حيث يتفق الجميع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة فيما يخص الاستدامة الاجتماعية مثل الاهتمام بالصحة والتعليم والمساواة، ففي عام ٢٠١٥، عززت أهداف التنمية المستدامة القضايا الاجتماعية باعتبارها محورية للتنمية. (Barron et al, 2023). وهذه الدعوة العالمية للعمل على القضاء على الفقر وصون الأرض وتحسين المعيشة في كل مكان تبنتها كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتعد هذه الأهداف السبعة عشر ضمن خطة مدتها ١٥ عاماً لتحقيق تلك الأهداف، بوصفها جزء من جدول أعمال التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠(United Nations,2024). أما ٢١٪ فيرون أن معايير الشركة في اختيار برامج تنمية المجتمع المحلي هي الميزانية المخصصة من الشركة لتقديم برامج وأنشطة لتنمية المجتمع المحلي وهذه النتيجة أيضا اتفقت مع الدراسة الكيفية حيث اختارت هذا المعيار ١١ شركة، وأما ١٣.٩٪ يرون أن معايير الشركة في اختيار برامج تنمية المجتمع المحلي هي معالجة الآثار السلبية لمنتجاتها على أفراد المجتمع المحلي، وأن ٧.٩٪ يرون أن معايير الشركة في اختيار برامج تنمية المجتمع المحلي هي اتفاقيات منظمة العمل الدولية، وأن ١.٩٪ لا يعلمون بذلك، وأن ١.٥٪ يرون أن معايير الشركة في اختيار برامج تنمية المجتمع المحلي هي ما يتوافق مع أهداف رؤية ٢٠٣٠م وهذه النسبة تتوافق مع ما توصلت إليه الباحثة في دراسة تحليل المضمون حيث تتخذ

معظم الشركات من رؤية المملكة ٢٠٣٠ استراتيجية لبناء تطلعاتهم وممارساتهم ، وأن ٠.٧٪ منهم يرون أن معايير الشركة في اختيار برامج تنمية المجتمع المحلي هي المجالات التي تتوافق مع استراتيجية الشركة للمسؤولية الاجتماعي

ثانيا: محاور الاستبانة الرئيسية

المحور الأول: مدى التزام الشركة بتطبيق معيار تنمية المجتمع المحلي كأحد معايير الاستدامة الاجتماعية

جدول (٨) يبين رأي أفراد العينة حول مدى التزام الشركة بتطبيق معيار تنمية المجتمع المحلي كأحد معايير الاستدامة الاجتماعية

م	العبارة		درجة الموافقة					المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
			موافق جداً	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة			
١	تقوم الشركة بالإفصاح عن برامجها في تنمية المجتمع المحلي عبر قنواتها الرسمية مثل (موقعها الالكتروني، مواقع التواصل الاجتماعي، الصحف والمجلات الرسمية...).	ك	٦٢	٢٠	٧	١	٠	٤,٥٨	٠,٦٨٥	٢
		%	٦٨,٩	٢٢,٢	٧,٨	١,١	٠			
٢	تعتمد الشركة على تقدير احتياجات المجتمع المحلي في تقديم خدماتها.	ك	٥٣	٢٤	١٣	٠	٠	٤,٤٤	٠,٧٣٦	٤
		%	٥٨,٩	٢٦,٧	١٤,٤	٠	٠			
٣	تقوم الشركة بإشراك أفراد المجتمع المحلي في تحديد الاحتياجات.	ك	٣٩	٢١	٢١	٨	١	٣,٩٨	١,٠٦	١٢
		%	٤٣,٣	٢٣,٣	٢٣,٣	٨,٩	١,١			
٤	توفر الشركة المرافق الترفيهية والرياضية للعاملين وأسرهم.	ك	٣٦	٢٥	١٩	٩	١	٣,٩٥	١,٠٥	١٣
		%	٤٠	٢٧,٨	٢١,١	١٠	١,١			
٥	تقوم الشركة بإقامة مرافق تعليمية وترفيهية وثقافية للمجتمع المحلي بشكل عام.	ك	٣٧	٢٠	١٨	١٤	١	٣,٨٦	١,١٥	١٥
		%	٤١,١	٢٢,٢	٢٠	١٥,٦	١,١			
٦	توفر الشركة المرافق التعليمية أو بدل تعليم مناسب للعاملين وأسرهم.	ك	٢٨	٢٦	١٩	١٣	٤	٣,٦٧	١,١٨	١٨
		%	٣١,١	٢٨,٩	٢١,١	١٤,٤	٤,٤			
٧	توفر الشركة المرافق الصحية أو التأمين الصحي المناسب للعاملين وأسرهم.	ك	٦٥	٢١	٢	١	١	٤,٦٤	٠,٦٩٢	١
		%	٧٢,٢	٢٣,٣	٢,٢	١,١	١,١			
٨	تقدم الشركة حلول لرعاية صحية مميزة لتنمية المجتمع المحلي بشكل عام.	ك	٣٨	٢٧	١٥	٨	٢	٤,٠١	١,٠٧	١١
		%	٤٢,٢	٣٠	١٦,٧	٨,٩	٢,٢			
٩	تقدم الشركة برامج لدعم الإسكان للعاملين وأسرهم.	ك	٣٣	٢٦	١٨	١٢	١	٣,٨٦	١,٠٩	١٤
		%	٣٦,٧	٢٨,٩	٢٠	١٣,٣	١,١			
١٠	تدعم الشركة حلول لمشاكل الإسكان لتنمية المجتمع	ك	٢٨	١٨	٢٧	١٨	٢	٣,٥١	١,١٦	٢٠

م	العبارة		درجة الموافقة					المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
			موافق جداً	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة			
	المحلي بشكل عام.	%	٢٧,٨	٢٠	٣٠	٢٠	٢,٢			
١١	تدعم الشركة الموهوبين من العاملين.	ك	٣٨	٣٠	١٥	٥	٢	٤,٠٧	١,٠٠٨	١٠
		%	٤٢,٢	٣٣,٣	١٦,٧	٥,٦	٢,٢			
١٢	تدعم الشركة الموهوبين من أسر العاملين.	ك	١٧	١١	٢٤	٣٥	٣	٣,٠٤	١,١٨	٢١
		%	١٨,٩	١٢,٢	٢٦,٧	٣٨,٩	٣,٣			
١٣	تقدم الشركة برامج لرعاية الموهوبين في المجتمع المحلي بشكل عام.	ك	٢٩	٢٩	١٦	١٤	٢	٣,٧٦	١,١٣	١٧
		%	٣٢,٢	٣٢,٢	١٧,٨	١٥,٦	٢,٢			
١٤	تقدم الشركة الدورات التأهيلية والتدريبية للعاملين.	ك	٤٧	٣٢	١٠	١	٠	٤,٣٨	٠,٧٢٩	٥
		%	٥٢,٢	٣٥,٦	١١,١	١,١	٠			
١٥	تقدم الشركة الدورات التأهيلية التدريبية لأسر العاملين.	ك	١٢	١٢	١٩	٤٠	٧	٢,٨٠	١,١٨	٢٢
		%	١٣,٣	١٣,٣	٢١,١	٤٤,٤	٧,٨			
١٦	تهتم الشركة بالدورات التدريبية لأفراد المجتمع المحلي بشكل عام.	ك	٢٦	٢٨	٢٠	١٢	٤	٣,٦٦	١,١٦	١٩
		%	٢٨,٩	٣١,١	٢٢,٢	١٣,٣	٤,٤			
١٧	تدعم الشركة مشاريع ريادة الأعمال أو الأسر المنتجة في المجتمع المحلي.	ك	٣٣	٢٤	٢٢	٩	٢	٣,٨٥	١,٠٩	١٦
		%	٣٦,٧	٢٦,٧	٢٤,٤	١٠	٢,٢			
١٨	تقوم الشركة بدعم البرامج التطوعية لتنمية المجتمع المحلي.	ك	٤٥	٢٦	١٧	٢	٠	٤,٢٦	٠,٨٤٥	٧
		%	٥٠	٢٨,٩	١٨,٩	٢,٢	٠			
١٩	تهتم الشركة بالحلول المبتكرة لاستدامة تنمية المجتمع المحلي	ك	٣٧	٣٣	١٨	٢	٠	٤,١٦	٠,٨٢٤	٨
		%	٤١,١	٣٦,٧	٢٠	٢,٢	٠			
٢٠	لدى الشركة معايير ومؤشرات لقياس أداء المبادرات الاجتماعية التي تقدمها.	ك	٣٧	٣٣	١٨	٢	٠	٤,١٦	٠,٨٢٤	٨
		%	٤١,١	٣٦,٧	٢٠	٢,٢	٠			
٢١	تهتم الشركة بالشكاوى الرسمية الموجهة من قبل أفراد المجتمع المحلي.	ك	٤٧	٢٨	١١	٣	١	٤,٣٠	٠,٨٩٢	٦
		%	٥٢,٢	٣١,١	١٢,٢	٣,٣	١,١			
٢٢	يتوافق الإفصاح عن جهود الشركة في تنمية المجتمع المحلي مع الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة ٢٠٣٠.	ك	٥٦	٢٤	٩	١	٠	٤,٥٠	٠,٧٢٢	٣
		%	٦٢,٢	٢٦,٧	١٠	١,١	٠			
المتوسط الحسابي العام = ٣,٩٧ ، الانحراف المعياري العام = ٠,٦٢٥										

من الجدول (٨) يتضح من المتوسط الحسابي العام والبالغ (٣.٩٧) أن أفراد العينة موافقين على عبارات هذا المحور. وذلك وفقا لمقياس ليكرت الذي استعرضته الباحثة بداية تحليل الاستبانة ، ونتائج هذا المحور بشكل عام تتفق مع ما توصلت إليه دراسة Schonborn et al (٢٠١٩) التي تعتقد بتأثير ثقافة الاستدامة الاجتماعية للشركات على النجاح المالي، ودراسة ريموند ميلاد (٢٠١٦) التي توصلت إلى أن هناك اهتمام متزايد من قبل منشآت الاعمال السعودية بالإفصاح عن تقارير الاستدامة وأن لهذا الإفصاح الأثر الإيجابي في تحسن الأداء المالي والتنافسي للمنشآت، وذلك يؤكد الوعي بأهمية العمل الاجتماعي المستدام لدى الشركات والذي يعتبر توجه عالمي كما بين الغملاس (٢٠٢٣) بأن هناك اهتمام و طلب متزايد حول العالم لحوكمة الاستدامة الثلاثية ونمو الاستثمار المسؤول، وما تتركه من أثر إيجابي على الجهات التي تطبقها من حيث الفرص والمخاطر، وتماشي ذلك مع الاتجاه العالمي نحو الاستثمار المستدام والإلزامية، وهذه النتيجة تتوافق مع الاهتمام الذي يتضح في تقارير شركات القطاع الخاص حيث نفذت سابك ١٢٤ برنامجاً حول العالم في مجال المسئولية الاجتماعية، وشهد عام ٢٠٢٢ أكبر استثمار اجتماعي قدمته أرامكو وهو مركز "إثراء"، الذي يمثل أبرز وجهة في المملكة العربية السعودية للخوض في مختلف التجارب واكتساب الخبرات عبر الثقافات، وفي (STC) حرصت على الاستثمار المجتمعي في التعليم والرعاية الصحية والشمول الرقمي والابتكارات التكنولوجية والاهتمام بالبيئة، وريادة الأعمال ،والتبرعات، وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، ساهمت مجموعة (STC) بأكثر من ٥٨ مليون ريال سعودي في البرامج المجتمعية وكل ذلك على سبيل المثال لا الحصر، وقد أظهرت الدراسة أن توفير الشركة للمرافق الصحية أو التأمين الصحي المناسب للعاملين وأسرهم هو أكثر المعايير موافقة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤.٦٤) أي أن أفراد العينة موافقين جداً على ذلك. وتعتقد الباحثة أن هذا دليل على أهمية الجانب الصحي كمعيار لرفاهية الموظف ودفع عجلة الإنجاز لدية من خلال تأمين جانب مهم من جوانب الحياة وهو الصحة، وتعتقد الباحثة أن ذلك مما يساعد على الولاء والانتماء والذي بدوره يساهم في نجاح الشركة مالياً كما جاء في دراسة Schonborn et al (٢٠١٩)، وقد ركزت كثير من أهداف شركات القطاع الخاص على الجانب الصحي وبينت ارقامها ذلك كما جاء في شركة المراعي التي تسعى لتحقيق الصحة والرفاهية المهنية حيث أجرت الشركة استطلاعات للرأي للاطمئنان على صحة ورفاهية الموظفين، كما تعاونت مع المركز الوطني لتعزيز الصحة النفسية لزيادة وعي الموظفين بأهمية الحفاظ على الصحة والرفاهية، وذلك يؤكد رغبة الشركات في الالتزام بأحد أهم معايير تنمية المجتمع المحلي بحسب المعايير الوطنية للاستدامة التي تنص على دعم حياة أكثر صحة عبر حلول رعاية صحية جديدة، أما في الترتيب ال(11) فقد جاءت عبارة تقوم الشركة بإشراك أفراد المجتمع المحلي في تحديد الاحتياجات حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣.٩٨) أي أن أفراد العينة موافقين على ذلك بنسبة معقولة، وهذه النتيجة تتفق مع الدراسة الكيفية للباحثة من خلال المقابلات حيث اتفقت غالبية الشركات على اشراك أصحاب المصلحة بطرق مختلفة كالاجتماعات، والاستبانات، ووسائل التواصل الاجتماعي وغيرها، وتعتقد الباحثة أن هذا المعيار من أهم المعايير التي ينبغي أن تهتم به شركات القطاع الخاص حيث يعد إشراك أصحاب المصلحة في المجتمع لفهم كيف يمكن أن تكون المنظمة ذات صلة بهم وتعمل على ازدهارهم من أسباب الاستدامة الاجتماعية للمنظمة

كما أوردت دراسة Stubbs& Cocklin (2007)، أن الاستدامة تتطلب تدخل من قبل أعضاء المجتمع والجهات المختصة كما أوردت دراسة Magee et al (2012)، وترى دراسة خليل (٢٠١٢) أن من معوقات الاستدامة الاجتماعية هو عدم أخذ رأي المستفيدين في الخدمات المقدمة إليهم، بالرغم من أن تمكين الناس من المشاركة للتأثير في صنع واتخاذ القرار هو أحد أبعاد الاستدامة (خليل،٢٠١٢)، كما أن معيار ال "GRI " لتنمية المجتمع المحلي(413-1) يتضمن معيارين مهمين هما: برامج تنمية المجتمع المحلي القائمة على أساس احتياجات المجتمع المحلي، وخطط إشراك أصحاب المصلحة استناداً إلى عملية تعيين أصحاب المصلحة، وبالتالي توصي دراسة Londin(2012) بزيادة مشاركة أصحاب المصلحة، ومعرفتهم عن للاستدامة سواء كانوا منظمات أو عاملين أو مستفيدين، أما في المرتبة الأخيرة فتأتي عبارة تقدم الشركة الدورات التأهيلية التدريبية لأسر العاملين حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٨٠) أي أن أفراد العينة موافقين إلى حد ما على ذلك، وهذا يدل على أن خدمة المجتمع الداخلي للشركة من العاملين مقدمة على خدمة أسرهم حيث بلغ المتوسط الحسابي لعبارة تقدم الشركة الدورات التأهيلية والتدريبية للعاملين (٤.٣٨) أي أن أفراد العينة موافقين جداً على ذلك، وجاءت في المركز الخامس كأولوية وتعتقد الباحثة أن هذا الأمر منطقي جدا فمن الطبيعي أن يحظى الموظفين بالدورات التي تساعد على تقدمهم المهني وبالتالي جودة الموارد البشرية للشركة وذلك يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة عيد (٢٠١٩) من أن الأولويات التي تتعلق بالقضايا الاجتماعية التي يرى القطاع الخاص فيها فرص للمساهمة والتأثير في تحقيق التنمية المستدامة هي برامج التدريب والتأهيل والتوظيف، ايضاً الحرص على الموظفين في هذا الجانب يتفق مع دراسة Schonborn et al (2019) التي أظهرت نتائجها أن من أبعاد النجاح المالي في الشركة هو من خلال مشاركة الموظفين ووجود ثقة واحترام متبادل بينهم والتركيز على التعلم والتواصل، والاهتمام بالموظفين يعد منطلقا مهما في نظرية أصحاب المصلحة التي ترى أن الموظفين هم أصحاب المصلحة الرئيسيون في أي شركة ويتوقعون أن يتم تعويضهم بشكل عادل وأن يعملوا في ظروف آمنة، وإذا كانت الشركة لا تلبي هذه التوقعات الأساسية، فقد يؤدي ذلك إلى الإضرار بالعمل على المدى الطويل وستكسب الشركة سمعة سلبية بين القوى العاملة، مما يؤدي في النهاية إلى إضعاف الشركة وقدرتها على تحقيق إيرادات أعلى. وقد حددت النظرية الاحتياجات الاجتماعية للعاملين في المنظمة بتنمية المهارات، والاستشارات الداخلية، والتدريب، وكل هذا يدل على أهمية هذه الفئة وأولويتها في تقديم الخدمات. وفي النهاية تعتقد الباحثة أن ثقافة الاستدامة الاجتماعية كما أظهرت النتائج في ازدياد بدليل الموفقة على أغلب ممارسات تنمية المجتمع المحلي وهذا متوافق مع التوجه العالمي نحو دمج الاستدامة الاجتماعية في أعمال الشركات كما أظهرت العديد من الدراسات والأدبيات.

- المحور الثاني: التحديات التي تواجه الشركة في تطبيق معيار تنمية المجتمعات المحلية كأحد معايير الاستدامة الاجتماعية

جدول (٩) يبين رأي أفراد العينة حول التحديات التي تواجه الشركة في تطبيق معيار تنمية المجتمعات المحلية كأحد معايير الاستدامة الاجتماعية

م	العبارة		درجة الموافقة					المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
			موافق جداً	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة			
١	حداثة مصطلح الاستدامة الاجتماعية يشكل عائقا نحو تطبيق معاييرها.	ك	١٣	٢٥	٢٧	٢٢	٣	٣,٢٨	١,٠٨	١٢
		%	١٤,٤	٢٧,٨	٣٠	٢٤,٤	٣,٣			
٢	ارتباطه بمصطلحات أخرى كالمسؤولية الاجتماعية.	ك	٢٩	٣٦	١٥	٩	١	٣,٩٢	٠,٩٩٦	٣
		%	٣٢,٢	٤٠	١٦,٧	١٠	١,١			
٣	تعدد ابعاد الاستدامة الاجتماعية وارتباطها بالأبعاد الأخرى للاستدامة (البعد الاقتصادي، والبعد البيئي) يؤثر في فهم آلية تطبيق معاييرها.	ك	٢٧	٢٩	٢٦	٧	١	٣,٨٢	٠,٩٨٩	٥
		%	٣٠	٣٢,٢	٢٨,٩	٧,٨	١,١			
٤	ندرة المختصين في تطبيق معايير الاستدامة الاجتماعية.	ك	٣٧	٣١	١٧	٣	٢	٤,٠٨	٠,٩٦٧	١
		%	٤١,١	٣٤,٤	١٨,٩	٣,٣	٢,٢			
٥	يطغى الاهتمام بالأبعاد الأخرى للاستدامة (البعد الاقتصادي، البعد البيئي) على الاهتمام بالبعد الاجتماعي للاستدامة.	ك	٢٥	٢٩	٢٤	١٠	٢	٣,٧٢	١,٠٦	٦
		%	٢٧,٨	٣٢,٢	٢٦,٧	١١,١	٢,٢			
٦	تفتقر خطط تنمية المجتمع المحلي للشمولية والتنوع.	ك	٢١	٢٧	٢٤	١٤	٤	٣,٥٢	١,١٤	٩
		%	٢٣,٣	٣٠	٢٦,٧	١٥,٦	٤,٤			
٧	المعايير الاجتماعية بما فيها معايير تنمية المجتمع المحلي غير دقيقة.	ك	١٧	٢١	٣٣	١٦	٣	٣,٣٦	١,٠٨	١١
		%	١٨,٩	٢٣,٣	٣٦,٧	١٧,٨	٣,٣			
٨	تكاليف تبني المعايير الاجتماعية للاستدامة عالية.	ك	٢٨	٢١	٢٦	١١	٤	٣,٦٤	١,١٧	٨
		%	٣١,١	٢٣,٣	٢٨,٩	١٢,٢	٤,٤			
٩	تغير وتجدد حاجات المجتمع المحلي.	ك	٣٢	٣١	٢٣	٢	٢	٣,٩٨	٠,٩٥٣	٢
		%	٣٥,٦	٣٤,٤	٢٥,٦	٢,٢	٢,٢			
١٠	الآثار السلبية لمنتجات الشركة (كالانبعاثات الكربونية، أو المواد الغذائية الضارة كالمشروبات الغازية، أو تأثيرات أبراج الهواتف المحمولة...الخ) تؤثر في مصداقية دورها في تنمية المجتمعات المحلي.	ك	١٦	٢٢	٢٣	١٨	١١	٣,١٥	١,٢٨	١٣
		%	١٧,٨	٢٤,٤	٢٥,٦	٢٠	١٢,٢			
١١	التأهيل الضعيف للموظفين المختصين.	ك	٢٠	٢٨	٢٣	١١	٨	٣,٤٥	١,٢١	١٠
		%	٢٢,٢	٣١,١	٢٥,٦	١٢,٢	٨,٩			
١٢	تعدد الجهات المسؤولة عن متابعة تنفيذ معايير الاستدامة.	ك	٢٨	٢٥	٢٣	٩	٥	٣,٦٨	١,١٧	٧
		%	٣١,١	٢٧,٨	٢٥,٦	١٠	٥,٦			
١٣	تعدد المعايير الدولية لتحقيق الاستدامة.	ك	٣١	٢٦	٢٥	٦	٢	٣,٨٦	١,٠٤	٤
		%	٣٤,٤	٢٨,٩	٢٧,٨	٦,٧	٢,٢			
المتوسط الحسابي العام = ٣,٦٥ ، الانحراف المعياري العام = ٠,٧٤٨										

في الجدول (٩) يتضح من المتوسط الحسابي العام والبالغ (٣.٦٥) أن أفراد العينة موافقين على عبارات هذا المحور، وذلك دليل على أن أي عمل مهما توفرت له المحفزات ومهما توفرت له الميزانية والخطط إلا أنه لا يخلو من تحديات، وبصفة عامة هناك تحديات تواجه الاستدامة الاجتماعية بوجه عام وتنمية المجتمعات المحلية كما أثبتت ذلك الدراسات، كدراسة الغملاس (٢٠٢٣) التي ترى ضعف التطبيق والافصاح في بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية بالرغم من مرحلة التحول التي تشهدها المملكة في ظل رؤية ٢٠٣٠، كما تواجه الشركات في المملكة تحديات في الإفصاح واعداد تقارير الاستدامة الثلاثية نتيجة غياب الإطار التشريعي والتنظيمي وبعض الاختلاف في ممارسات حوكمة الشركات في الأسواق المالية وبيئة المملكة، وعدم المعرفة التامة والغموض حول واقع المتطلبات والمعايير ، وكذلك غياب الوعي بأهمية الالتزام والافصاح عن مثل تلك الممارسات، و دمج مفهوم الاستدامة في استراتيجية الشركة وخطط عملها، كما ترى دراسة خليل (٢٠١٢) أن من المعوقات التي تواجه الاستدامة الاجتماعية للخدمات المقدمة للفئات الأكثر ضعفا في المجتمع هي كثرة عدد المحتاجين وعدم كفاية الموارد المادية والمالية لمواجهة احتياجاتهم، وتعدد احتياجاتهم مقارنة بضعف مستوى الخدمات المقدمة، وعدم أخذ رأيهم في الخدمات المقدمة لهم مما يؤدي إلى إعاقة الاستدامة الاجتماعية للخدمات، ودراسة Mcguinn et al (2020) التي ترى أن التحدي الأساسي لتصميم مؤشرات الاستدامة الاجتماعية يتمثل في أن الاستدامة الاجتماعية هي مفهوم متعدد الأبعاد لا يتم الكشف عن جوهره الأساسي وقيمته المضافة بالكامل إلا في علاقاته المتبادلة مع ركائز وأبعاد التنمية المستدامة الأخرى، وتري العينة أن أكثر التحديات التي تواجه تنمية المجتمع المحلي واستدامته الاجتماعية هي ندرة المختصين في تطبيق معايير الاستدامة الاجتماعية حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤.٠٨) أي أن أفراد العينة موافقين على ذلك، وتعتقد الباحثة أن هذه النسبة منطقية وواقعية ويتضح من الجدول (2) أن النسبة الأعلى للتخصص العلمي كانت لتخصص إدارة الأعمال بنسبة ٣٨٪ وأن النسبة الأقل كانت لتخصصات طاقة متجددة وتقنيات الاستدامة، وقد جاءت نسبة العاملين في مجال الاستدامة الاجتماعية ممن تخصصهم دراسات اجتماعية ٤.٤٪ وهي نسبة قليلة جدا مقارنة بأهمية المعرفة التامة باحتياجات العمل الاجتماعي، وهذا ما أكدته دراسة عيد (٢٠١٩) التي ترى أن من أهم التحديات الي تواجه المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وتحد من لعب دورا فعالا في تحقيق التنمية المستدامة: غياب فكر التنمية المستدامة حيث أن معظم الأنشطة الاجتماعية للشركات مازالت تتخذ شكل أعمال خيرية، وغياب واضح لآليات واستراتيجيات العمل داخل الشركات، كما ترى دراسة Pavani & Ganugi (2024) والتي تكونت من الأخصائيين الاجتماعيين الذين يرون أن التعاون مع المهنيين الآخرين – من حيث الفرق متعددة التخصصات – والمنظمات الأخرى المشاركة في خدمات الرعاية الاجتماعية يلعب دورًا مزدوجًا في تحقيق الاستدامة الاجتماعية. فمن ناحية، تعتبر القدرة على إنشاء وصيانة شبكات التعاون أهم عامل تمكين لتطوير الاستدامة الاجتماعية. ومن ناحية أخرى، يدرك الأخصائيون الاجتماعيون الصعوبات في تنفيذ هذه التعاونات، وبالتالي يضعونها ضمن العوامل المعوقة، وبالتالي عدم وجود التخصصات الدقيقة والقادرة على خلق التعاون مع المهن الأخرى قد يخلق معوق، لذلك توصي دراسة Londin(2012) بضرورة وجود معرفة وافية عن للاستدامة من قبل أصحاب المصلحة سواء منظمات أو عاملين أو مستفيدين، كما يجب تعميم

ومشاركة أفضل الممارسات، كما توصي دراسة يونس (٢٠٢١) بضرورة إدراج مقررات التنمية المستدامة ضمن المقررات الأكاديمية في الجامعات السعودية بالإضافة إلى عقد اجتماعات لأعضاء سوق المال السعودي والهيئات الرقابية والتنظيمية والشركات لإيجاد حلول للعقبات التي تمنع الشركات من إعداد تقارير الاستدامة مع إجراء المزيد من البحوث العلمية في هذا المجال، وفي الترتيب المتوسط للتحديات جاءت عبارة يطغى الاهتمام بالأبعاد الأخرى للاستدامة (البعد الاقتصادي، البعد البيئي) على الاهتمام بالبعد الاجتماعي للاستدامة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣.٧٢) أي أن أفراد العينة موافقين على ذلك. وتؤكد على ذلك دراسة غلاب، فاتح وزرقون، عمر الفاروق (٢٠٢١) التي ترى أهمية دمج وتكامل الإفصاح البيئي والاجتماعي في قرارات الاستثمار، ودراسة Pavani & Ganugi (2024) التي ترى أن هناك حاجة ملحة لدمج الاستدامة الاجتماعية في المناقشات حول الاستدامة، بحيث يمكن ربط هذا البعد مع الأبعاد الاقتصادية والبيئية وهي فرصة مقنعة وواعدة للتنسيق بين تطلعات رفاهية الإنسان والحفاظ على البيئة، ومواءمة التقدم البشري مع الحيوية البيئية وضمان مسار متوازن ودائم للتقدم، ودراسة Mcguinn et al (2020) التي ترى أنه يجب أن يركز تعريف الاتحاد الأوروبي العملي للتنمية الاجتماعية المستدامة على مسألة كيف يمكن للتنمية البيئية والاقتصادية المستدامة ، أن تكمل التنمية الاجتماعية، وترى الدراسة أن التحدي الأساسي لتصميم مؤشرات الاستدامة الاجتماعية يتمثل في أن الاستدامة الاجتماعية هي مفهوم متعدد الأبعاد لا يتم الكشف عن جوهره الأساسي وقيمته المضافة بالكامل إلا في علاقاته المتبادلة مع ركائز وأبعاد التنمية المستدامة الأخرى، و دراسة Ajmal et al(2017) التي ترى أنه يمكن دمج الاستدامة الاقتصادية والبيئية جنبًا إلى جنب مع العوامل الاجتماعية الأساسية بما في ذلك الإنصاف والمساواة والفقر والصحة والتعليم والجنوح والديموغرافيا والثقافة ومشاركة الموظفين داخل المنظمة، بينما فسرت دراسة Magee et al (2012) أن الاستدامة هي مشكلة اجتماعية تشمل العلاقات الاقتصادية والبيئية والسياسية والثقافية وهي علاقات تتكرر في الهياكل الاجتماعية ولكنها منفتحة أيضًا للضغط من أجل التغيير من الممثلين الاجتماعيين عن المجتمع والوكلاء، أما أقل التحديات التي تواجه شركات القطاع الخاص في تحقيق معايير الاستدامة الاجتماعية وتنمية المجتمع المحلي بحسب رأي العينة هو أن الآثار السلبية لمنتجات الشركة (كالانبعاثات الكربونية، أو المواد الغذائية الضارة كالمشروبات الغازية، أو تأثيرات أبراج الهواتف المحمولة...الخ) تؤثر في مصداقية دور الشركات في تحقيق تنمية المجتمعات المحلي حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣.١٥) أي أن أفراد العينة موافقين إلى حد ما على ذلك. وتعتقد الباحثة أن هذه النسبة منطقية إلى حد كبير وذلك لتنوع القطاعات التي تتبع لها شركات العينة والتي قد لا يكون لبعضها أثر سلبي مباشر على المستهلك، إلا إن هذا التحدي ظل تحديا وبنسبة تفوق المتوسط وهذا دليل على أنه تحدي قائم وذلك يظهر من أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة التي ركزت على الجانب البيئي والذي يؤثر بدوره على الجانب الاجتماعي لحياة الناس حيث تهدف رؤية الملكة إلى سعى المملكة جاهدة نحو مستقبل يضمن الحياد الصفري للكربون بحلول عام ٢٠٦٠، ومع الالتزام بالطاقة النظيفة والاستدامة تتجه المملكة بخطوات واثقة نحو مواجهة تحديات الطاقة وتغيرات المناخ، من خلال حلول مبتكرة تشمل الاقتصاد الدائري للكربون، وتنويع مصادر الطاقة، حيث تطمح لأن تمثل الطاقة المتجددة ٥٠٪ من استخداماتها بحلول عام

٢٠٣٠ (رؤية المملكة ٢٠٣٠، ٢٠٢٤)، ومما يؤكد أهمية هذا الجانب أن الاستدامة بمعناها الكلي والذي يشمل ممارسة وتعزيز المداولات الدقيقة بشأن الآثار الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية للإجراءات وعدم اتخاذ الإجراءات مع مرور الوقت (Community Development Society,2024). هي أحد مبادئ تنمية المجتمع المحلي، وفي النهاية تعتقد الباحثة أن إدراك المعوقات في أي عمل والاعتراف بها والسعي لحلها هو دليل على السعي المستمر من الشركات للتطوير والتقويم المستمر.

أبرز النتائج والتوصيات :

أولا : أبرز النتائج :

أ. نتائج تحليل وتفسير المضمون (مواقع وتقارير شركات القطاع الخاص):

– يبلغ عدد الشركات المسجلة في سوق الأسهم السعودية "تاسي" حتى تاريخ كتابة هذه الدراسة (٢١٤) شركة، ويبلغ عدد القطاعات الموجودة في سوق الأسهم السعودية "تاسي" ٢١ قطاع وهي(قطاع الطاقة، المواد الأساسية، السلع الرأس مالية، الخدمات التجارية والمهنية، النقل، السلع طويلة الأجل، الخدمات الاستهلاكية، الإعلام والترفيه، تجزئة وتوزيع السلع والكماليات، تجزئة وتوزيع السلع الاستهلاكية، إنتاج الأغذية، قطاع الرعاية الصحية، الأدوية، البنوك، الخدمات المالية، التأمين، التطبيقات وخدمات التقنية، الاتصالات، المرافق العامة، الصناديق العقارية المتداولة، إدارة وتطوير العقارات)

– ٩٠ شركة لا تطبق أي استدامة اجتماعية أو برامج اجتماعية بناء على تقاريرها، و٤٧ من الشركات اشارت فقط لأهداف الممارسات الاجتماعية دون توضيح برامجها أو ممارساتها، و٤٠ شركة لديها ممارسات جيدة وذكرت بعض البرامج والممارسات وأشارت إليها في تقاريرها، بينما ٣٧ شركة فقط هي التي تتميز تقاريرها وممارساتها بالوضوح والإشارة الدقيقة للاستدامة الاجتماعية والمسئولية الاجتماعية.

– يوجد تفاوت بين القطاعات في تنفيذ برامج الاستدامة فهناك قطاعات تتفوق في ممارساتها مثل القطاع البنكي وقطاع الاتصالات الذي تتمتع ممارساته وتقاريره وأرقامه بجودة عالية.

– لم تجد الباحثة أي علاقة بين رأس مال الشركة واهتمامها بالممارسات المستدامة اجتماعياً حيث توجد شركات برأس مال كبير جداً وليس لديها ممارسات مستدامة اجتماعياً والعكس صحيح علما أن كل شركات القطاع الخاص المدرجة في سوق المال الرئيسية "تاسي" من شروط إدراجها في السوق الرئيسية بحسب تداول السعودية "يجب ألا تقل القيمة السوقية الإجمالية المتوقعة عند تاريخ الإدراج لجميع الأسهم المطلوب إدراجها عن ٣٠٠ مليون ريال سعودي" .

– وجدت الباحثة أن الشركات التي لديها خسائر مادية بأكثر من ٥٠٪ ليس لديها تقارير أو ممارسات استدامة اجتماعية بواقع ٥ من ٦ شركات، والشركة الوحيدة التي لديها ممارسات استدامة تعد ممارساتها متوسطة ولا يوجد لديها تقرير مستقل للاستدامة وبرامجها موجهه للموظفين تحت بند تطوير الموظفين

–لم تجد الباحثة توحيد لبعد الاستدامة الاجتماعية في شركات القطاع الخاص حيث أن الإدارة قد تتبع في بعض الشركات للاتصال المؤسسي أو للموارد البشرية في شركات أخرى، أو للمسئولية الاجتماعية، أو تكون عبارة عن لجنة مكونة من أقسام

وإدارات مختلفة في الشركة، وعدد قليل من الشركات التي تؤمن بالتخصص ويوجد بها إدارة خاصة بالاستدامة تهتم بكل ابعاد الاستدامة ولها هيكلة مهتمة بكل بعد من أبعاد الاستدامة بشكل مستقل

– لا يوجد توحيد لمسمى الأعمال المستدامة اجتماعياً فبعض الشركات تسميها المساهمات الاجتماعية، أو العمل الاجتماعي، أو المسئولية الاجتماعية ، أو الاستدامة الاجتماعية.

– يختلف نهج تحقيق الاستدامة الاجتماعية من شركة إلى أخرى إلا أن الجميع يتفق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة فيما يخص الاستدامة الاجتماعية مثل الاهتمام بالصحة والتعليم والمساوة، وأيضا يتخذون من رؤية المملكة ٢٠٣٠ استراتيجية لبناء تطلعاتهم وممارساتهم، إضافة لاهتمام غالبية الشركات ذات الممارسات القوية في الاستدامة الاجتماعية بتنمية المجتمع المحلي.

ب– أبرز نتائج تحليل وتفسير الاستبانة الموجهة للموظفين القائمين بأعمال الاستدامة الاجتماعية في شركات القطاع الخاص:

- ٥٦.٧٪ من أفراد العينة مؤهلهم التعليمي جامعي، و٣٣.٣٪ منهم مؤهلهم ماجستير، و٥.٦٪ منهم مؤهلهم دكتوراه، وأن ٣.٣٪ مؤهلهم دبلوم، وأن ١.١٪ منهم مؤهلهم ثانوي.
- النسبة الأعلى للتخصص العلمي لأفراد العينة كانت لتخصص إدارة الأعمال بنسبة ٣٨٪وأن النسبة الأقل كانت لتخصصات (طاقة متجددة وتقنيات الاستدامة، وهندسة، ومهندس الحماية من الحرائق، وحوكمة، وتخطيط مدن وأقاليم) بنسبة ١.١٪ لكل منهم.
- ٥٤.٤٪ من أفراد العينة حصلوا على دورات تأهيلية في تنفيذ معايير الاستدامة الاجتماعية، و٤٥.٦٪ منهم لم يحصلوا على دورات تأهيلية في تنفيذ معايير الاستدامة الاجتماعية.
- ٦٢.٢٪ من أفراد العينة لا يصنفون كخبراء في الاستدامة الاجتماعية، بينما ٣٧.٨٪ منهم يصنفون كخبراء في الاستدامة الاجتماعية.
- ٣٧.٨٪ من أفراد العينة نوع نشاط شركتهم الصناعات الأساسية (المواد الأساسية)، و١٦.٧٪ منهم نوع نشاط شركتهم مالي، و١٣.٣٪ منهم نوع نشاط شركتهم قطاع الاتصالات، و ١٠٪ منهم نوع نشاط شركتهم الطاقة، و ١٠٪ منهم نوع نشاط شركتهم إدارة وتطوير العقارات، و ٦.٧٪ منهم نوع نشاط شركتهم إنتاج الأغذية، و ٢.٢٪ منهم نوع نشاط شركتهم الرعاية الصحية، و ٢.٢٪ منهم نوع نشاط شركتهم التأمين، و ١.١٪ نوع نشاط شركتهم النقل.
- أن ٣٠.٩٪ من أفراد العينة يرون أن المعايير التي تتبعها الشركة في إعداد وتنفيذ برامجها وتقاريرها هي environmental, social and governance (ESG)، وأن ٢٨.٢٪ يرون أن المعايير هي المعايير الدولية (GRI STANDARD).

- ٢٨.٥٪ من أفراد العينة يرون أن معايير الشركة في اختيار برامج تنمية المجتمع المحلي هي احتياجات المجتمع المحلي. أما ٢٤.٦٪ منهم فيرون أن معايير الشركة في اختيار برامج تنمية المجتمع المحلي هي تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة أما ٢١٪ فيرون أن معايير الشركة في اختيار برامج تنمية المجتمع المحلي هي الميزانية المخصصة من الشركة لتقديم برامج وأنشطة لتنمية المجتمع المحلي، و ١٣.٩٪ يرون أن معايير الشركة في اختيار برامج تنمية المجتمع المحلي هي معالجة الآثار السلبية لمنتجاتها على أفراد المجتمع المحلي، و ٧.٩٪ يرون أن معايير الشركة في اختيار برامج تنمية المجتمع المحلي هي اتفاقيات منظمة العمل الدولية، ، و ١.٥٪ يرون أن معايير الشركة في اختيار برامج تنمية المجتمع المحلي هي ما يتوافق مع أهداف رؤية ٢٠٣٠م، و ٠.٧٪ منهم يرون أن معايير الشركة في اختيار برامج تنمية المجتمع المحلي هي المجالات التي تتوافق مع استراتيجية الشركة للمسؤولية الاجتماعية.
- أما عن مدى التزام الشركة بتطبيق معيار تنمية المجتمع المحلي كأحد معايير الاستدامة الاجتماعية لدى أفراد العينة فجاء في مقدمة التزامها قيامها ب:

- توفير المرافق الصحية أو التأمين الصحي المناسب للعاملين وأسرهم حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤.٦٤).
- الإفصاح عن برامجها في تنمية المجتمع المحلي عبر قنواتها الرسمية مثل (موقعها الالكتروني، مواقع التواصل الاجتماعي، الصحف والمجلات الرسمية...) حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤.٥٨)
- يتوافق الإفصاح عن جهود الشركة في تنمية المجتمع المحلي مع الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة ٢٠٣٠ حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤.٥٠)
- تقدير احتياجات المجتمع المحلي في تقديم خدماتها حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤.٤٤)
- تقدم الشركة الدورات التأهيلية والتدريبية للعاملين حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤.٣٨)

- أما أبرز التحديات التي تواجه الشركة في تطبيق معيار تنمية المجتمعات المحلية كأحد معايير الاستدامة الاجتماعية فقد جاء في مقدمتها:

- ندرة المختصين في تطبيق معايير الاستدامة الاجتماعية حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤.٠٨).
- تغير وتجدد حاجات المجتمع المحلي حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣.٩٨).
- ارتباطه بمصطلحات أخرى كالمسؤولية الاجتماعية حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣.٩٢).
- تعدد المعايير الدولية لتحقيق الاستدامة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣.٨٦).
- تعدد ابعاد الاستدامة الاجتماعية وارتباطها بالأبعاد الأخرى للاستدامة (البعد الاقتصادي، والبعد البيئي) يؤثر في فهم آلية تطبيق معاييرها حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣.٨٢).

ثانيا: التوصيات :

أ. التوصيات التنفيذية:

- توحيد مسمى إدارة الاستدامة في شركات القطاع الخاص وأن تكون هيكلتها وتنظيمها واضح.
- الاهتمام بالعائد على الاستثمار الاجتماعي وقياس الأثر الاجتماعي للبرامج.

- التركيز على البرامج النوعية التي تحقق الاستدامة والتمكين والابتكار الاجتماعي في تقديم البرامج.
- توطين معايير الاستدامة الاجتماعية في القطاع الخاص بحيث تستند لثقافة المجتمع المحلي واحتجاجاته.
- التحديد الدقيق لفئات المجتمع المحلي وتقديم خدمات متوازية للمجتمع الداخلي الخاص بالموظفين وأسرهم والمجتمع الخارجي المحيط بالشركة.
- أن يكون هناك أولوية في تقديم البرامج بما يحقق احتياجات الفئات الأكثر ضعفا وحاجة في المجتمع.
- تبادل الخبرات بين القطاع الحكومي والخاص والقطاع وغير الربحي لاكتساب ثقافة الاستدامة الاجتماعية بشكل متبادل ايضاً لا زالت التنمية الاجتماعية المستدامة تحتاج إلى دعم من الدولة بحيث تكون هناك جهة مستقلة تحتضن هذه المبادرات، مثلا هيئة المسئولية الاجتماعية ولاستدامة بحيث تكون مستقلة ، وهذا سيعطيها بعد أكبر في سن التشريعات والأنظمة.

ب. التوصيات البحثية:

- أن يكون هناك كرسي بحث للاستدامة الاجتماعية في الجامعات السعودية ترعاه شركات القطاع الخاص كجزء من مسئوليتها الاجتماعية.
- تبني موضوع الاستدامة الاجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية في قطاعات أخرى كالقطاع الحكومي فعلى حد علم الباحثة لم تجد دراسة تناولت القطاع الحكومي بالدراسة، وينسحب ذلك على القطاع غير الربحي.
- اجراء دراسات مقارنة بين القطاعات المختلفة في تنفيذ برامج ومعايير الاستدامة الاجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية.
- اجراء دراسات تقويمية لجدوى البرامج المقدمة في مجال تنمية المجتمعات المحلية في القطاعات المختلفة.
- تبني دراسات قياس الأثر الاجتماعي لبرامج تنمية المجتمعات المحلية وأفضل الممارسات في قياس الأثر.
- اجراء دراسات حول الابتكار الاجتماعي في برامج تنمية المجتمعات المحلية وكيف تصبح مستدامة اجتماعياً بطرق مبتكرة.

المراجع

أولا: المراجع العربية:

البصيلي، محمد . (أغسطس، ٢٠٢٢). العمل التطوعي ودوره في تنمية المجتمع المحلي دراسة مسحية على متطوعي الجمعيات الخيرية بمدينة أبها. *المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث ،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية.المجلد ٦* ، (٩)، ١٥٦-١٨٢.

بلبع، سحر . (٢٠١٥). *الأبعاد النظرية والمؤشرات الإمبريقية للاستدامة الاجتماعية. مجلة الآداب جامعة بنها. مجلد٤٠* ، (٣)، ١٩٤١-١٩٨٨.

بلوط، محمد سالم. (٢٠٢٢). البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في ليبيا البطالة والفقر كمؤشر قياس. *المستقبل العربي*، (٥١٥)،٣٩-٥٣.

تداول السعودية .(٢٠٢٢). *قواعد الإدراج*. موقع تداول السعودية

file:///Users/reem/Downloads/%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%B9%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AC_ARB.pdf

تداول السعودية. (٢٠٢٤). *السوق الرئيسية*. موقع تداول السعودية

https://www.saudiexchange.sa/wps/portal/saudiexchange/ourmarkets/main-market-watch?locale=ar

جصاص، محمد. (٢٠٢٠) العلاقة بين المسئولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة مقاربة نظرية. *مجلة العلوم الإنسانية، مجلد ٣١* ، (٢)، ٢٤٥-٢٦١ .

خليل، منى عطية .(٢٠١٢، مارس). *التخطيط لتحقيق الاستدامة الاجتماعية للخدمات المقدمة للفئات الأولى بالرعاية*. المؤتمر الدولي الخامس والعشرون: مستقبل الخدمة الاجتماعية في ظل الدولة المدنية الحديثة، جامعة حلوان –كلية الخدمة الاجتماعية– *مجلد ٩* ، ٣٧٩٣-٣٨٥٨.

رؤية المملكة ٢٠٣٠ .(٢٠٢٤). البيئة والطبيعة، موقع رؤية المملكة ٢٠٣٠

/https://www.vision2030.gov.sa/ar/progress/environment-nature

ريموند ميلاد، فؤاد. (ديسمبر، ٢٠١٦). الآثار الإيجابية لتقرير الاستدامة : دراسة ميدانية على شركات المساهمة السعودية.مجلة جامعة عين شمس– كلية التجارة– قسم المحاسبة والمراجعة، مجلد ٢٠، (٤)، ١٤١-١٩١.

الزهراني، ندى، عسيري، عبد الله. (٢٠٢٢). الإفصاح التطوعي عن الاستدامة وفقا للمبادرة العالمية إعداد التقارير (GRI) دراسة تحليلية على شركات المساهمة الصناعية السعودية . *مجلة الديوان العام للمحاسبة. المجلد ٣* .(١) ٣-٣٦.

https://portal.gca.gov.sa/GCAJ/library/2022/Vol03_No01/majalah_vo3_no1.pdf

سابك. (٢٠٢٢). نمو مستدام لعالم أفضل تقرير الاستدامة ٢٠٢٢م. الشركة السعودية للصناعات الأساسية سابك.

https://www.sabic.com/ar/Images/SABIC_Sustainability_Report_2022_AR_tcm12-40888.pdf

الشلهوب، هيفاء، الخمشي، سارة صالح، الخيال، هدى أحمد، والعمرو، بدرية سليمان. (٢٠٠٩). *تنمية المجتمعات المحلية نماذج تطبيقية في المجتمع السعودي المعاصر*. مكتبة الرشد.

عبد اللطيف، رشاد أحمد. (٢٠١١). *التنمية المحلية*. دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع

عيد، عادل عزت محمد (ابريل، ٢٠١٩) المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، *مجلة جامعة أم القرى، المجلد ١١* ، (٢)، ٢٣٥-٢٨٨.

غلاب، فاتح، زرقون، عمر الفاروق . (٢٠٢١). مستوى التقرير عن حوكمة الاستدامة الثلاثية (ESG) للشركات المقيدة بالبورصات في المنطقة العربية (MENA). *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية. المجلد ٨ (٢)* ١-١٦.

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/172540

الغملاس، محمد عبد الله. (٢٠٢٣). الأطر التنظيمية والتشريعية وحوكمة الاستدامة الثلاثية "الحوكمة البيئية، والاجتماعية وحوكمة الشركات (حالة دراسية ، المملكة العربية السعودية). *المجلة الاكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، المجلد الرابع*(٤٦) ٢٨٧-٣١٤.

. https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v4.46.11

مؤسسة الملك خالد الخيرية. (٢٠١٨). كيف نحفز ممارسات الاستدامة في القطاع الخاص.

الموسوي، واثق. (٢٠١٨). *موسوعة اقتصاديات التنمية*. دار الأيام.

المولوي، رهام. (٢٠٢٣). *الاستدامة الاجتماعية ماهي وكيف تتحقق*. ستانفورد الابتكار الاجتماعي.

/https://ssirarabia.com

هيئة سوق المال.(٢٠٢٣). *الدليل الإرشادي للإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية* وحوكمة الشركات. موقع هيئة سوق المال https://www.saudiexchange.sa

وزارة التجارة .(٢٠٢٠). المعايير *الوطنية للاستدامة*. موقع وزارة التجارة.
file:///Users/reem/Downloads/NSS.pdf

وزارة الصناعة والثروة المعدنية. (٢٠٢٤). مبادرة تحقيق الاستدامة لقطاع التعدين. موقع وزارة الصناعة والثروة المعدنية

/https://mim.gov.sa/initiatives/1611

وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.(٢٠٢٢). *منصة المسئولية الاجتماعية*. وزارة التجارة

https://csr.gov.sa/initiatives-view/types?title=PUBLIC_SECTOR_INITIATIVE

وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.(٢٠٢٣)*نظام العمل* .وزارة التجارة
https://www.hrsd.gov.sa/sites/default/files/2023-02/hrsd.pdf

يونس، نجاة . (٢٠٢١). أثر مستوي وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة على الأداء المالي للشركات ـ دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة بسوق المال السعودي. *مجلة البحوث المالية والتجارية*. مجلد ٢٢ (١) ٣٦١- ٤.

https://jsst.journals.ekb.eg/article_130519_538f6e618a1580dc1779e3130ad9f584.pdf

ثانيا: المراجع الأجنبية :

Ajmal. M, Khan. M, Hussain. M, Helo. P. (Jul,2017) Conceptualizing and incorporating social sustainability in the business world. *International Journal of Sustainable Development & World Ecology*, 25:4, 327-339.

https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/13504509.2017.1408714

Barron. P, Cord. L, Cuesta. J, Espinoza. S, Larson. G, Woolcock. M. (2023). *Social Sustainability in Development.* WORLD BANK GROUP.

Bhasin, Hitesh. (2023). *Organizational Effectiveness – Definition, Meaning and Six systems.* marketing91.

https://www.marketing91.com/organizational-effectiveness/

Community Development Society. (2024). Principles of Good Practices. CDS (1969).

https://cdsociety.org/about/#aboutprinciples

Finkbeiner. Matthias., Erwin. M., Schau, Lehmann, Annekatrin and Traverso , Marzia. (22 October 2010). Towards Life Cycle Sustainability Assessment , *Sustainability* 2010, *2*, 3309-3322; doi:10.3390/su2103309.

GRI413. (2023) GRI 413*: Local Communities*. GRI standard

https://www.globalreporting.org/standards/media/1028/gri-413-local-communities-2016.pdf

Investopedia. (December,2020). *What Is the Private Sector? Definition and Business Examples.*

https://www.investopedia.com/terms/p/private-sector.asp

London, Lisa. (2012). *Sustainability in the Private and Public Sectors: A comparison of Motivators, Actions, Barriers, and Reporting of Results.* Presented to the Faculty of the Graduate School of The University of Texas at Arlington in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy the University of Texas at Arlington.

Magee. L, Scerri. A, James. P. (Jan 2012) Measuring Social Sustainability: A Community- Centred Approach. *Applied Research Quality Life) 7:*239–261.

https://link-springer-com.sdl.idm.oclc.org/article/10.1007/s11482-012-9166-x

Mak. Y. Michael & Peacock. J. Clinton. (Jan,2011). Social Sustainability: A Comparison of Case Studies in UK, USA and Australia. *17th Pacific Rim Real Estate Society Conference, Gold Coast,* 16-19

McAbee. Jeremy. (June 2022). *Understanding Stakeholder Theory.* Wrike. https://www.wrike.com/blog/understanding-stakeholder-theory/

Mcguinn. Jennifer, Consulting. Milieu, Fries-Tersch. Elene, Jones. Matthew, Crepaldi. Chiara, Masso. Mart, Kadarik. Ingel, Lodovici .

Manuela, Drufuca. Serena, Gancheva. Mariya, Geny. Brittni. (April 2020). *Social Sustainability Concepts and Benchmarks*. European Parliament, Policy Department for Economic, Scientific and Quality of Life Policies Directorate-General for Internal Policies PE 648.782 - April 2020

McKenzie. S. (2004). Social Sustainability *Towards Some . Definitions*. Hawke Research Institute, Working Paper Series, No 27, 1-31 .

Pavani. Luca, Ganugi. Giulia. (Mar, 2024). Social sustainability: what implications for social work? Sostenibilità Sociale: Quali implicazioni per il servizio sociale?. *European Journal of Social Work. Volume27,* (3),1-16.
https://www-tandfonline-com.sdl.idm.oclc.org/doi/full/10.1080/13691457.2024.2330383

Schönborn. Gregor, Berlin. Cecilia, Pinzone. Marta, Hanisch, Christoph. Georgoulias. Konstantinos, Lanz. Minna. (January,2019). Why social sustainability counts: The impact of corporate social sustainability culture on financial success. *Sustainable Production and Consumption , Volume 17,*1-10.
https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S2352550918301465?via%3Dihub

Stubbs, W. Cocklin, C. (2007) Cooperative, Community-Spirited and Commercial: Social Sustainability at Bendigo Bank. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management Corp. Soc. Responsib. Environ. Mgmt*. 14, 251–262.

https://search.sdl.edu.sa/ExternalAuth/EzproxyLogin?url=ezp.2aHR0cHM6Ly9lZHMuc C5lYnNjb2hvc3Q

United Nations. (2024). Sustainable Development Goals.
https://www.un.org/sustainabledevelopment/a